الأمن القومي العربي

التحديات وسبل المواجهة

إعداد

أ.قياتي عاشور

معيد بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب

جامعة بني سويف

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم الأمن القومي العربي والمفاهيم المرتبطة به، والتعرف على التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي على المستويين: الداخلي والخارجي، ثم تناقش الدراسة الوضع الراهن للأمن القومي العربي، وأخيراً تحاول الدراسة وضع نموذج أو إطار للنهوض بالأمن القومي العربي. وتعتمد الدراسة الحالية علي المنهج الوصفي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع من كتب ورسائل علمية ودراسات وأبحاث ودوريات. وتنقسم الدراسة إلى خمسة مباحث؛ يتناول المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة، تحديداً لمشكلة الدراسة ومنهجيتها، ويتناول المبحث الثاني والثالث، تعريفاً لمفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، وتعريفاً لمفهوم الأمن القومي وبعض المفهومات المرتبطة به كالأمن الاجتماعي والأمن العسكري. ويناقش المبحث الرابع التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي بعد الثورات، وأخيراً، يحاول المبحث الخامس صياغة استراتيجية لمواجه التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الأمن القومي العربي يواجه مجموعة من التهديدات الداخلية أهما: غياب الاستقرار السياسي، وجود مخاطر في مجال الأمن الغذائي، المشاكل المائية، وضعف القدرات العسكرية والتعاون العسكري للدول العربية، ومجموعة من التهديدات الخارجية أهمها: القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها، وتراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي لصالح إسرائيل، العولمة وتهديد الأمن الثقافي العربي.

وانتهت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية لتحقيق الأمن كمصلحة مشتركة من خلال تبادل وتنسيق الخطط ضمانا للأمن الجماعي، والعمل على تطوير القوات المسلحة العربية، ووضع خطة عربية للقيام بصناعة سلاح عربي، وضرورة تطوير النظام التعليمي.

الكلمات الدالة: ***الأمن القومى العربى- الأمن الغذائى-تهديدات- تحديات- نظم التعليم – نظم الصناعة -الابتكار***

Abstract:

The present study aims at identifying the concept of Arab National Security with a focus on the different threats facing Arab national security on both the local and international level. The study also investigates and discusses the current state of Arab National Security by creating and setting a module for the development of Arab National Security. The current study adopts the descriptive approach by relying on different periodicals, books, dissertations, and researches. The study is divided into five sections. The first section tackles the study approach and problem identification, while the second and the third section define the notion of national security in relation to international relationships theory, definition of Arab National Security and other related definitions like the Social and Martial Security . The second part deals with the concept of security in the theory of international relations and the definition of the national security and some related concepts such as social security and military security. Challenges and confrontations

facing Arab National Security after revolutions is what the fourth section deal with. Finally, the fifth section formulates a strategy to confront the challenges facing the Arab National Security.

To sum up, the present study comes up with the following results. Arab national security faces a growing number of internal or local threats, namely: the absence of political stability, food security threats, water problems, weak and low military capabilities and military co-operation of the Arab countries in addition to other international-external- threats, namely; restrictions posed by the United States, declination of the potential of the Arab system in the international scene on the side of Israel, globalization and Arab cultural security threats.

Respectively, the study recommends an intensification of security and military efforts to achieve security as a common interest through exchanging and formulating plans to ensure collective security, developing Arab Armed Forces, setting an Arab plan for manufacturing an Arab weapon and finally developing the educational system.

Descriptors : ***Arab National Security, Food Security, Threats- Challenges- Manufacture- Education System- and Confrontations***

الاستشهاد المرجعي:

قياتى عاشور (٢٠١٧). الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة. ـ حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. ـ مج ٦. ـ ص ص١٣٧- ٢٥٥

المبحث الأول:

الإطار المنهجي للدراسة:

١/٠ مقدمة الدراسة:

من أكثر ما يحزن في واقعنا العربي أن الآخرين يتعاملون مع الدول العربية على أنها كيان واحد يسمونه تارة " العالم العربي" وأخري " المنطقة العربية" وطوراً آخر " الشرق الأوسط" وهو في حقيقة الأمر كذلك لأنه عالم العرب ووطنهم وفضائهم الحيوي، وما يفوق هذا الحزن أننا في المقابل لا ندرك أو لا نريد أن ندرك بأننا نشغل بالفعل كياناً واحداً، على الرغم من تشرذمه إلي كيانات قطرية ،وأن مقومات هذا الكيان موجودة علي أرض الواقع وليس من باب المصادفة أن ينحسر الاستعمار المباشر بل يخرج كلياً من المناطق المحيطة بهذا الكيان الذي يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلي الخليج العربي شرقاً، ومن السودان جنوباً إلي سوريا شمالاً، منذ الإسكندر المقدوني وحتى الاستعمار الأوروبي مروراً بالاحتلال العثماني، وحينما خرج العرب من الأندلس لم يجد أمامهم سوي هذا الفضاء، فاستقر بعضهم في بلدان المغرب العربي وتوجه غيرهم إلي بعض دول المشرق حيث أجدادهم وأقربائهم.

تتعرض الدول العربية للعديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بكافة أشكاله، ذلك بسبب موقعها الجغرافي المتميز، الذي يربط القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات، وكذلك الثروات الهائلة التي تمتلكها، كل ذلك جعل من هذه المنطقة الكتلة الإستراتيجية الحيوية التي يمكن أن تكون

ذات ثقل في السياستين العالمية والإقليمية، حيث يمر العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً باضطرابات تتسم بالتعقيد والتشابك والغموض بسبب عوامل عدةالتي يأتي في مقدمتها تداعيات الحرب العالمية على الإرهاب وما تمخضت عنه ظاهرة ما باتتتعرف ب "الربيع العربي"، من أوضاع سياسية وأمنية معقدة، يضاف إلى ذلك التطور الهائل في ثورة المعلومات والاتصالات والعالم الرقمي، هذا بالإضافة إلى تنامي ظاهرة تدخلات القوى الإقليمية وتصفية حساباتها على حساب الأمن الإقليمي.

ويجد بعض الخبراء أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، أبرزها تحدي التجزئة ومواجهة التبعية واستكمال الاستقلال الوطني وتحدي بناء النظام السياسي، وتحدي مواجهة التوسع الإسرائيلي والمخاطر الأمنية الإقليميةوتحدي الحداثة والحفاظ على الهوية الثقافية الحضاريةأمام هذه المخاطر المحدقة بالأمة العربية ليس أمام العرب ما يحميهم من الكارثة التي تقترب شيئاً فشيئاً من استقلالهم وحقوقهم وأملاكهم، إلا أن طرح قضية الأمن القومي كقضية محورية تتصدر العمل المشترك.

وتؤكد التطورات التي شهدتها المنطقة ضرورة البحث عن مقاربة جديدة للأمن القومي العربي تعيد تعريف الأخطار الظاهرة والكامنة وتحدد مصادرها الداخلية والخارجيةوترتكز في بعدها العسكري علي إستراتيجية ردع، وفي بعدها السياسي علي دبلوماسية وقائية ناشطةتؤكد حضور الدولة العربية في الإطارين الإقليمي والدولي.

ونسأل أنفسنا ما العمل لمواجهة هذه الآفات والمآزق بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية؟ وللإجابة عن هذا السؤال علينا

أن ندرك ونقتنع بأن أمنك لقطر عربي مرتبطًا ارتباطًا عضويًا بالأمن القومي العربي، لأن الأخطار التي تهدّد الأقطار العربية واحدة ولأن مستقبلها أو مصيرها واحد، ولأن الأمن القومي العربي يستمد قوته وأهميته من صفته القومية ولا سبيل إلى تحقيقه إلا في إطار دولة اتحادية مكونة من ولايات تتمتع بًالحكم الذاتي أو في إطار نظام عربي إقليمي فاعل تتخلّى كدولة عربية فيه عن جزء من صلاحياتها الأمنية لهيئة عليا تتمتع بسلطة التقريروالتنفيذ.

وهذا الحلم الذي يدغدغ مشاعر العرب منذ أجيال لا يمكن أن يتحوّل إلى حقيقة إلاّ عندما تُقرّر أنظمة الحكم العربية الأخذ بمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروات والحماية الفعلية للحقوق والحريات، والتخلّي عن النزعة القطرية الضيقة، والتسوية السلمية لكل الخلافات العربية.

١/١ إشكالية الدراسة:

تتحدد إشكالية هذه الدراسة في محاولة الإجابة على تساؤل رئيس هو " ما أبرز التهديدات الراهنة التي يواجهها الأمن القومي العربي وكيف يمكن مواجهتها ووضع إطار للنهوض بالأمن القومي العربي"؟

وحتى يتسنى للباحث معالجة المشكلة لابد من طرح مجموعة من التساؤلات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

١- ما مفهوم الأمن والأمن القومي والأمن القومي العربي ومقوماته والمفاهيم المرتبطة به؟

٢- ما مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية؟

٣- ما طبيعة التهديدات التي تهدد الأمن القومي العربي على المستوي الداخلي؟

٤- ما طبيعة التهديدات التي تهدد الأمن القومي العربي على المستوي الخارجي؟

٥- ما طبيعة الوضع الراهن للأمن القومي بعد الأحداث والتطورات الأخيرة؟

٦- كيف يمكن النهوض بالأمن القومي العربي؟

٢/١ أهداف الدراسة:

نستطيع أن نقول باختصار شديد أن مستقبل الأمة العربية يرتهن إلي أمنها القومي العربي ولاسيما في مرحلة تتغير فيها المفاهيم في اتجاه دعم وترسيخ دواعي السلم والأمن، بحيث لا نستغرب حينما نقرأ عن الأمن القومي الأوربي في أدبيات الفكر الأوربي أو الأمن القومي الأسيوي في أدبيات الفكر الأسيوي أو الأمن القومي الإفريقي في أدبيات الفكر الإفريقي أو الأمن القومي الأمريكي في أدبيات الفكر الأمريكي.

لذلك يجب على العرب ألّا يكفوا عن الحديث عن أدبيات الأمن القومي العربي وأن يجعلوه شعاراً للعمل المشترك، ويحسن أن يكون هذا الشعار هو " نكون أو لا نكون" وبدون هذا الشعار وبدون العمل المشترك من أجل تحقيق برامج ومشاريع الأمن القومي العربي فإن النظام الدولي الجديد سوف يتجاوز ويتجاهل دور العرب في هذا النظام الذي يتطلب

بالضرورة وجوداً عربياً فاعلاً في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية [١].

ومع أن هناك دراسات سابقة كثيرة لموضوع الأمن القومي إلّا أن الوعي المفترض بأهمية هذا الموضوع _ باعتباره مسالة حياة أو موت لأمة بأسرها_ لم يتغلغل ويستقر بعد في العقل الجمعي العربي[٢].

وبما أن الدول العربية تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفي عالم من المتغيرات المتسرعة، وهو عالم ملئ بالصراعات والمفاجآت وتبدل الحكومات والأنظمة والتكتلات ومواقفها من بعضها البعض، وكذلك الصراعات الدولية وفقا لمبدأ المصلحة التي تفرضها مفاهيم الأمن القومي، ونتيجةلذلك يعاني الأمن القومي العربي من جملة من التهديدات والمخاطر الخارجية تفرضها البيئة.

ومن هنا ستحاول هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

١- دراسة مفاهيم الأمن والأمن القومي،والأمن القومي العربي والمفاهيم المرتبطة به.

٢- التعرف على مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

٣- التعرف على طبيعة التهديدات على المستوي الداخلي التي تهدد الأمن القومي العربي.

٤- التعرف على طبيعة التهديدات على المستوي الخارجي التي تهدد الأمن القومي العربي.

---

(١) أمين الساعاتي (١٩٩٣)،الأمن القومي العربي صيغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرون، دار العربي، القاهرة، ص ٢٣٠.

(٢) ياسين الشيباني (١٩٩٩)،الأمن القومي العربي الواقع والطموح، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (٥٥) ، مصر، ص ١٠٦.

٥- مناقشة الوضع الراهن للأمن القومي وقراءة للمشهد العربي بعد الأحداث والتطورات الأخيرة.

٦- محاولة وضع نموذج أو إطار للنهوض بالأمن القومي العربي.

١/٣ أهمية الدراسة:

١. تكمن أهمية الدراسة بكونها تفيد صانع القرار السياسي العربي والأكاديميين والباحثين في فهم طبيعة مفهوم الأمن القومي العربي والمفاهيم المرتبطة به ومعرفة التطورات التي طرأت على المفهوم جراء الأحداث الأخيرة التي أصابت الوطن العربيمع إبراز التهديدات والمخاطر التي تواجه الدول العربية، وأن هناك إشكالية شديدة التعقيد تتطلب ضرورة الإدراك للتهديدات علي الأمن القومي وخاصة المستحدثة منها.

٢. كما تبرز أهمية الدراسة في كونها ستضيف بعداً جديداً من خلال قراءة الواقع العربي وتهديداته الداخلية والخارجية بعد الأحداث والتغييرات الأخيرة على الساحة العربية مما يجعلها تدخل في عداد الدراسات الإستراتيجية، كما أنها لا تقف طويلاً عند التفاصيل والجزئيات بل تهتم بالخلاصات والكليات، والحقيقة أنه ما يزال الحديث عن " أمن قومي عربي" حديثاً عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائع من أصحاب الوعي القومي، لذلك قد يكون الحديث مزيجاً من الواقع والأمل، فيه الحقائق والأمنيات والمخاوف والطموحات.

٣. كما تساعد هذه الدراسة في تحديد أماكن الضعف في النظام العربي وأهم القضايا المؤثرة سلباً على الأمن القومي العربي،

ومحاولة إلقاء الضوء على ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في قضية الأمن القومي العربي في جانبه السياسي والعسكري.

١/٤ منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية علي المنهج الوصفي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع من كتب ورسائل علمية ودراسات وأبحاث ودوريات وندوات ومواقع الكترونية، مع السعي نحو تحديد المفاهيم والمتغيرات الموجودة بها مع إيضاح العلاقات بين هذه المفاهيم والمتغيرات، ويعتبر بعض الباحثين بأن المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسالة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية، ويعتمد المنهج الوصفي علي تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات ما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلي التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منه [١].

ولا شك أن هذا المنهج يعد منهجاً هاماً في دراسة الأمن القومي العربي من خلال تحليل الدراسات المختلفة التي تناولت هذا الموضوع المهم.

١/٥ خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلي خمسة مباحث:

الأول:الإطار المنهجي للدراسة.

(١) مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم (١٩٩٦) ،مناهج وأساليب البحث السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط (١) ، ص ٧٠.

الثاني:مدخل نظري ومفاهيمي.

الثالث: الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

الرابع: التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي بعد الثورات.

الخامس: نحو أمن قومي عربي "سبل المواجهة"

المبحث الثاني:

مدخل نظري ومفاهيمي:

٢/٠ تمهيد:

كلمة (الأمن) أصبحت كثيرة التداول ولابد من تحديد مفهومها، لأن مدلولاتها متعددة ومتنوعة فهناك مثلً الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الاجتماعي، والأمن القومي قد يعني أمن الدولة أوأمن الفئة الحاكمة في الدولة أي أمن السلطةالتي تمثل في معظم الأحيان مصالح طبقات اجتماعية أوتيارات سياسية في المجتمع، وهناك فرق بين مفهوم الأمن القومي لدولة أو أمة معينة وبين مفهوم الأمن الدولي والأمن الوطني وغيرها من المفاهيم التي سيدور المبحث بالنقاش وتوضيح الفروق بينهما، وقبل الغوص في مناقشة المفهومات لابد من توضيح ما الذي يمتلكه الوطن العربي أدى إلي أن جعلته محط أنظار القوي الاستعمارية الكبرى.

٢/١ ما الذي يملكه الوطن العربي:

يحق لنا أن نعيد طرح السؤال نفسه الذي طالما تم طرحه على أنفسنا عبر مئات السنين: ماذا يريدون منا؟ لكن قبل الإجابة لابد من أن نعرف ماذا لدينا؟

١/١/٢ جيوبوليتيكا الوطن العربي:

يقع الوطن العربي في قلب العالم القديمويسيطر على كثير من المسطحات والمضايق المائية الكبرى في العالم، وقد تم اكتشاف البترول في أرضه بكميات كبيرة تشكل الاحتياطي الرئيسي للنفط والغاز في العالم، إضافة إلي عوامل جيوبوليتيكية أخري مثل الأمن القومي الإسرائيلي، والثقافة العربية والإسلامية، وعليه اكتسب أهمية كبري، وصار يلعب دوراً مهماً في السياسة الدولية.

٢/١/٢ الموقع الاستراتيجي:

يشغل الوطن العربي مساحة من اليابس عظيمة الاتساع، تبلغ مساحته ١٤ مليون كيلومتر مربع، تمتد تلك المساحة عبر قارتي أفريقيا وآسيا بين دائرتي عرض ٢ درجة جنوباً و٣٧ درجة شمالاً، وبين خطي طول ٦٠،١٥ درجة شرقاً، وهو بذلك يغطي ٣٩ درجة عرضية، و٧٥ درجة طولية. ويبلغ أقصى امتداد عرضي من المحيط الأطلنطي غرباً إلي الخليج العربي شرقاً وحوالي ٦٠٠٠ كيلو متر، وهو بذلك أكبر من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ويفوق مساحة أوربا بشقيها الشرقي والغربي [١]، يبرز هذا الموقع الأهمية الجيواستراتيجية للوطن العربي مما يجعله مستهدفاً من الدول الغربية وأهم الخصائص لهذا الموقع كما يلي:

(١) هاشم محمد الأمين البدري (٢٠١١) اثر النفط علي الأمن القومي العربي: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة دراسات حوض النيل، عمادة البحوث والتنمية والتطوير، جامعة النيلين، العدد (١٣) ، المجلد (٧) ، ص ٢٦. انظر أيضا _ محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون (١٩٨٨)، الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

١. يحتل الوطن العربي مركز القلب من كتلة العالم القديم وهو بذلك يشكل جسر أرضي يربط بين قاراته الثلاث: آسيا، أفريقيا، أوربا.

٢. يشرف الوطن العربي ويسيطر على أهم ثلاث مناطق مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية؛ وهو البحر المتوسطوالبحر الأحمروالخليج العربي وتتجمع في قلب الوطن العربي وتتصل اتصالاً مباشراً بالمسطحات المائية الكبرى: المحيط الأطلنطي والهندي.

٣. يتحكم الوطن العربي في أهم أربع مواقع بحرية هي مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب، مضيق هرمز، وقناة السويس، حيث يعتبر مضيق جبل طارق مفتاح البحر المتوسط من الغرب وهو بذلك يتحكم في جميع طرق الملاحة البحرية التي تربط المحيط الأطلنطي بالبحر المتوسطويتراوح عرضه ما بين ١٢ و٣٦ كيلو متر وتسيطر المملكة المغربية علي ساحله الجنوبي، بينما تسيطر أسبانيا علي ساحله الشمالي وتتمسك إنجلترا علي جزء صخري من هذا الساحل إلي يومنا هذا، ويمثل حصناً منيعاً عند مدخل البحر المتوسط، أما قناة السويس فتعتبر حلقة الوصل التي تربط الشرق بالغرب وتتحكم في طرق الملاحة العالمية بين المحيطين الهندي والأطلنطي وهي تقع ضمن الأراضي المصرية، أما مضيق باب المندب فيتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بواسطة جزيرة بريم الواقعة في منتصفه وصخرة عدن المنيعة وتسيطر عليه اليمن من الناحية الجنوبية الشرقية والصومال وجيبوتي من ناحيته الشمالية والجنوبية، وأخيراً مضيق هرمز الذي يتحكم في مدخل الخليج

العربي حيث تمرعليه معظم السفن المحملة ببترول الدول العربية متجهة إلي اليابان وغرب أوربا وتسيطر عليه سلطنة عمان[١].

٤. إن عالمنا العربي يملك الكثير مما لا يملكه غيرنا أو ربما لا يملك جزء منه فطالما شكلت المنطقة العربية موقعاً جغرافياً يتضمن العناصر الكثيرة التي تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي للوحدات المشكلة لها، ففيه التنوع المناخي الذي يؤدي إلي تنوع النشاط الزراعي والاقتصادي مما يمكن من بلوغ حالة القوة طبقا لمفاهيم الجغرافيا السياسية [٢].

غير أن موقع الوطن العربي يمثل نقطة ضعف من حيث:

١. أن الامتداد الإقليمي للمنطقة العربية وما يفرضه من مخاطر خاصة مع عدم توافر عمق استراتيجي في بعض أجزاء الوطن العربي.

٢. طول الشواطئ العربية وعبء الدفاع البحري عن الحدود الإقليمية.

٣. طبيعة البحر الأحمر الذي ينساب في منتصف الجسد العربي وقسمه قسمين أسيوي وأفريقي.

٤. تبعية وادي النيل لمصادر المياه مما يشكل تهديداً لأمنها القومي.

(١)هاشم محمد الأمين البدري (٢٠١١) أثر النفط علي الأمن القومي العربي: دراسة جيوبوليتيكية، المرجع نفسه، ص ٢٦-٢٧.

(٢) قاسم المقداد (٢٠١٠) ، الأمن القومي العربي رؤية في التحديات وسبل المواجهة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتب العرب بدمشق، سوريا، العدد (٣٩) ، ص ٣٠.

٥. الكتل الديموغرافية المحيطة بالمنطقة العربية (إيران في الشرق_ تركيا في الشمال) وغيرها.

٦. امتلاك الأطراف العربية لثروات هائلة متباينة يجعلها منطقة تهديد مستمرة [١].

٢/٢ مفهوم الأمن والمفاهيم المرتبطة به:

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن القومي كظاهرة علمية وكمستوي للتحليل [٢]، حيث اختلف الكتاب والمفكرون المعاصرون حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه، وقد تعددت المسميات المستخدمة في هذا الميدان مثل الأمن القومي أو الأمن الوطني " National Security"، الأمن العام public security الأمن الجمعي collective security، الأمن الإقليمي Regional security، ومع تفاقم المشكلات المعاصرة المؤثرة علي سلامة الإنسان وممتلكاته ظهرت عبارات الأمن التخصصي مثل الأمن الصناعي، الأمن الغذائي، والأمن البيئي. الخ [٣].

وبداية يعتبر مفهوم الأمن من الأمور النسبية التي يصعب إعطاؤها تعريفاً محدداً ودقيقاً وهو حاجة إنسانية إذ لا يمكن ضمان استمرار أي مجتمع في غياب الأمن وسيادة الفوضى والاضطراب، وقد كانت الحاجة إلي الأمن والاستقرار هي الدافع وراء انتقال من حالة الطبيعة التي تعمها

---

(١) عبد العزيز حسين الصايغ (١٩٩١) ، الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية، أوراق للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٦٩-٧٠.

(٢)Richard N Rosecrnce (١٩٦٦), international relation: peace or war? New York: Macmillan, ١١, p٣٣.

(٣) محمد الأمين البشري (٢٠٠٠)، الأمن العربي، المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ١٨-١٩.

الفوضى والهمجية إلي حالة الاستقرار الاجتماعي التي يسودها الأمن والاستقرار حسب رأي نظرية العقد الاجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية فإن قيام الحضارة مرتبط بالاستقرار الذي لا يتحقق إلا في إطار تحقيق الأمن. ومن التعريفات السائدة نورد منها ما يلي:

يشير حامد ربيع إلي أن كلمة الأمن يقصد بها "الطمأنينة" أي أن الأمن يحتضن الوجود السياسي والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة، والطمأنينة كما أنها تعني " الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجئات المتوقعة وغير المتوقعة لئلا تضرب أوضاع المجتمع السائدة ويتقلص بالتالي الاستقرار والطمأنينة فيه " وبهذا المعني يكون الأمن مرادفاً للطمأنينة والاستقراروتطلب ذلك الالتزام والطاعة أي الولاء لسلطة الدولة واحترام قوانينها، كما يتطلب مواجهة التهديدات الخارجية [1].

وفي السياق نفسه نجد أن مفهوم الأمن لا يعني مواجهة التحديات الخارجية المادية فقط، بل أوسع من ذلك أنه مفهوم تتداخل فيه أبعاد مختلفة سياسية وعسكرية ترتبط بحماية الكيان السياسي للدولة، والبعد الاقتصادي المسئول عن الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، ناهيك من جهة بتوفير الأمن الاجتماعي لتنمية الشعور بالانتماء والولاء للجماعة والعقيدة المجتمعية الجامعة التي تؤكد وترسخ حرية الفكر والمعتقد في إطار أحياء وتجديد العادات والتقاليد والقيم

(1) هادي العلوي (٢٠١٤) ، التحدي العلمي والتقني وتأثيراته علي الأمن القومي العربي، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية_ كلية العلوم القانونية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس، المغرب مجلد (١)، ص ٢٣٥.

السائدة من جهة أخري، وبدون إغفال، من جهة ثالثة، البعد البيئي حفاظاً علي البيئة من التلوث الأرضي والمائي والهوائي [١].

ويحدد دكتور زكريا حسين، أستاذ الدراسات الإستراتيجية والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية في مصر على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدولوقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" و"الأمن الإسرائيلي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه، وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.[٢].

فالأمن يعنى فيما أوردته دائرة المعارف البريطانية: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية أو دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها، وضمان استقلالها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية"، وكان تعريف "والتر ليبمان" من أشهر التعريفات التي حاولت التصدي للمفهوم حيث أورد أنه "تكون الدولة آمنة عندما لا تضطر إلى

(١)أحمد فؤاد إبراهيم المغازي (٢٠١٢) ، واقع الأمة القومي العربي وتحدياته المختلفة، مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام.

(٢) زكريا حسين (٢٠١٧)، الأمن القومي، تم استرجاعه (٢٠١٧/٦/١٤_ ١١:٠٠م) من http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

تكريس مصالحها المشروعة لتفادى الحرب، وهي أيضاً قادرة -في حالة التحدي والضرورة-على أن تكرس هذه المصالح لمواجهة الحرب. [1].

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله -سبحانه وتعالى -: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ". ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" من وجهة نظر الباحث هو: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتّي المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة" [2].

وهنا يمكن الإشارة إلى المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي قبل التطرق تفصيلاً إليه، فنشير إلي الأمن الوطني، الأمن الجماعي، الأمن الإقليمي.

يعرف الأمن الوطني ويستخدم للدلالة على أمن دولة بعينها، ويعكس رؤية النظام الحاكم لأمن الدولة التي يمثلها رسمياً على الصعيد الدولي.

---

(1) أحمد سيد رفعت (٢٠١٧) ، ماذا يعني مفهوم الأمن القومي؟ ٢-١، مركز يافا للأبحاث والدراسات، القاهرة تم استرجاعه (٢٠١٧/٦/١٤_٤:٢٠م)
http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID

(2) زكريا حسين (٢٠١٧) ، الأمن القومي، المرجع السابق.

فعندما يكون هذا النظام منتخبًا تكون سياساته الأمنية مصممة لخدمة المصالح العليا للشعب أما حين يكون غير منتخب ويعبر عن إرادة ومصالح شريحة أو فئة اجتماعية بعينها تكون سياساته الأمنية مصممة لخدمة مصالح الفئة الممسكة بزمام السلطة، وليس بالضرورة لخدمة المصالح الوطنية العليا. وفي هذه الحالة يصبح مفهوم» الأمن الوطني «مجرد شعار يخفي وراءه» أمن النظام الحاكم» .

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن الوطني بأنه يتمحور حول حماية القيم الداخلية للدولة ضد مصادر التهديد الخارجية. فيما يدور الأمن الإقليمي حول تعزيز وحماية مصالح مجموعة من الدول المتجاورة، ويصبح بذلك مرتبط بشكل لصيق بحالة الاستقرار الإقليمية النابعة من حماية القيم الأساسية للدول الإقليمية ضد مصادر التهديد الخارجيةوتتمثل هذه القيم في المكونات المادية والمعنوية للدولة مثل سلامة حدودها الجغرافية ومواردها الطبيعية وبقائها واستقلالها وهويتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل الدول الأخرى [1].

ويستخدم مفهوم الأمن الجماعي للدلالة على أمن مجموعة من الدول ترتبط باتفاقية منشئة لحلف عسكري أولمنظمة دولية تتمتع بسلطات وصلاحيات خاصة في مجال

(1) خالد نايف الهباس (٢٠٠٩) الأمن في منطقة الخليج (١٩٧١_٢٠٠٧): رؤية إستراتيجية، شؤون اجتماعية، العدد (١٠١) ، الشارقة، ص ٦٤.

الأمن، ويقوم مفهوم الأمن الجماعي على فكرة مفادها أن أمن الدول الأعضاء كل لا يتجزأ ومنثم فكل عدوان يقع على أي دولة عضو يشكل عدواذًا على الكل، ومن ثم يتعين على جميع الدولالأعضاء أن يتكاتفوا معا لصده. وتوجد حاليًا أنظمة مختلفة للأمن الجماعي على الصعيدين العالمي والإقليمي، مثل نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة الذي يشرف مجلس الأمن على تطبيقه، ونظام الأمن الجماعي لحلف شمال الأطلسي[1].

يعتبر مفهوم الأمن الإقليمي مفهومًا أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلي إقليم واحد تسعي من خلال وضع تنظيم تعاون عسكري لدول ذلك الإقليم لمنع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم، جوهر هذه السياسية هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوة الدخيلة على الإقليم من جانب أخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث[2].

وبعد معرفة واستجلاء الاختلافات بين المفهومات نعرض في السطور القادمة للأمن القومي باعتباره مرادفًا للأمن الوطني، والبعد الاجتماعي والسياسي لمفهوم الأمن القومي.

(1) حسن نافعة (٢٠١٥) ، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٨) ص ١٧-١٨.

(2) محمد صفي الدين خربوش (٢٠٠٠) ، مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، المجلد (٥) ، العدد (١٣) ، ص ٢٢.

٣/٢ الأمن القومي:

يرجع مفهوم الأمن القومي بجذوره التاريخية إلى القرن السابع عشرخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨التي أنهت الحروب الدينية في أوربا وأرست قيام الدول على أساس قومي. غير أن هذا المصطلح أصبح أكثر انتشاراًواستخداماً في نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام١٩٤٧م [١].علىالرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي إلاأنه مفهوم اتسم بالغموض، فليس هناك إجماع حول المقصود بمصطلح الأمن القومي ويعود ذلك إلى تعدد الجوانب المتعلقة بالظاهرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التعريفات لهذا المصطلح من منطلقات عدة، فعلي سبيل المثال:

١/٣/٢ الأمن القومي مرادفاً للأمن الوطني:

يركز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم الأمن القومي للإشارة إليه، وقد أخذ كتاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، إذ وجد المفهوم صياغته الأولي في أراء عدد من الكتاب ذوي الاتجاهات المختلفة، فقد رأي العسكريون أن الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي، ورأي السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في

(١) هاشم محمود الإقداحي (٢٠٠٩) ، تحديات الأمن القومي المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ٣٤.

نطاق التحرك، ورأي علماء الاجتماع أنه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي [١].

الأمن الوطني يعني أمن الدولة القطرية، وينطبق عليه ما ينطبق على الأمن القومي الشامل، ولاسيما فيما يتعلق بواقع الوطن العربي، لأن الأمن القطري محدوداً وقابلاً للاختراق إذا لم يكن ضمن إستراتيجية أمن قومي عربي واسع يحمي أمن الكل والجزء معاً. فإن الأمن الوطني يمكن أن يكون مرادفاً للأمن القومي في حالة العالم، أو الوطن العربي، سواء بوجود الدولة العربية الواحدة أم في غيابها[٢].

كما يمكن تعريفه بالإجراءات الأمنية التي تتخذ للحفاظ على أسرار الدولة وتأمين أجزائها ومنشئاتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج وهذه الإجراءات تتطلب درجة عالية من التدريب واليقظة والحرفية والمهارة للوقاية من نشاط المتربصين[٣].

وقد تعددت تعريفات الأمن القومي ويمكن إدراج التعريفات المختلفة للأمن القومي تحت رمزين كبيرين، أو مدرستين رئيسيتين، يُعبّران عن مرحلتين من مراحل تطور المفهوم، فمعظم التعريفات في المرحلة الأولى كانت تدور حول القيم والمصالح المحورية باعتبارها هدفاً وجوهراً للأمن القومي، والتي ارتبطت بمفهوم القوة وضرورة توفير الأداة العسكرية لتحقيقها أما في المرحلة الثانية فقد ركزت

---

(١) حامد عبد الله ربيع (١٩٨٤) ، مفهوم الأمن القومي والتعريف بمتغيراته، شؤون عربية، دار العلم، بيروت، ص ٣٠٦.

(٢)قاسم المقداد (٢٠١٠)، الأمن القومي العربي رؤية في التحديات وسبل المواجهة، المرجع السابق ص ٢٩.

(٣)سليمان ابو سويلم (٢٠٠٥) ، الأمن القومي بين الدراسة والتحليل، المجلة الثقافية، لبنان، ص ١٧.

التعريفات بقدر أكبر وأعمق على الأبعاد الاجتماعيةوالاقتصادية، وبالتالي اتخذت العديد من الوسائل والأدوات الأخرى غير العسكرية لتحقيق الأمن القومي [١].

٢/٣/٢ المعني الاجتماعي للأمن القومي:

وتجدر الإشارة إلي أن أي تهديد ينال أحد الحالات الاجتماعية، هو تهديد للأمن القومي، إذن فهو هنا ظاهرة أعم وأشمل، ومن هنا تتعدد وفق هذا المفهوم مصادر تهديد الأمن القومي، وتشمل المظاهر السياسية والاقتصادية والغذائية والأيدلوجية والمادية، والتخريب الداخلي، والضغط الخارجي، والانقلابات العسكرية والاضطرابات الداخلية وأساليب ترسيخ مظاهر الجهل والأمية وتفتيت وحدة المجتمع وتقليص مظاهر التطور وترسيخ مظاهر التخلف والتبعية [٢].

وتعددت التعريفات كمفهوم اجتماعي ولعل من أبرز ما كتب هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن". حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛

---

(١) محمد المصري (٢٠٠٩) ، نظرية الأمن الإسرائيلي، مركز الأسري للدراسات، فلسطين،ص ١٨.

(٢) رجائي سلامة الجرابعة (٢٠١٢) ، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص ٢١.

لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[١].

ويقول " كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه، وما يتوقعونه في حياتهم وتعودوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الأكبر، فإن درجة مقاومتهم للعنف والفوضى سوف تتزايد بدرجة كبيرة[٢].

وفي هذا الصدد عرفه على الدين هلال بأنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ولكن مع تغليب الطابع العسكري بقوله: ما قيمة بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي إذا كان تحت رحمة الأعداء[٣].

٣/٣/٢ الاتجاه العسكري للأمن القومي:

لا يمكن الحديث عن أمن دولة من الدول دون الحديث عن الأمن القومي حيث ظهر مصطلح "الأمن القومي" وحرص الدول التي نالت استقلالها على التأكيد عليه دوماً، إلا أنه جاء كنتيجة لنشوء فكرة الدولة القومية في القرن السادس عشر، وأول تعريف حديث للأمن القومي " "National Security هو أن "قدرة الدولة على حماية أراضيها

(١)زكريا حسين (٢٠١٧) ، الأمن القومي، المرجع السابق.

(٢) عبد المنعم المشاط (١٩٨٣) الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي، ص ٥٥.

(٣) على الدين هلال (١٩٨٤) ، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، شؤون عربية، عدد (٣٥) ، ص ٢١.

وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية منها باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم" ومع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن القومي إلى القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية [١].

ويقصد بالأمن القومي تحقيق متطلبات استمرار الدولة وبقائها عن طريق تحييد التهديدات الحقيقة والمحتملة، والعمل على حيازة القوة الاقتصادية والعسكرية وتحقيق أهداف انخراطها في النظام الدولي مع تطوير الاستراتيجيات المناسبة من أجل حماية أمنها، والذود عن مصالحها الوطنية [٢].

إن الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين هما:

تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة وهو ما أدي إلي بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.

لجوء الدولة إلي الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر التي استخدمت لتحقيق هدف ما.

---

(١) فهمي خميس شراب (٢٠١٦) ، أثر الصراع العربي الإسرائيلي علي الأمن القومي المصري، مجلة جامعة الأقصى _سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأقصى بغزة، فلسطين، المجلد (٢٠) ، العدد (٢) ، ص ٢١٥.

(٢) طلال صالح إبراهيم بنان (٢٠١٠) ، المياه والأمن القومي العربي: دراسة في نظريات الصراع والتعاون والتوازن الاستراتيجي الإقليمي، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر، العدد (٥٢) ، ص ٥٥.

ويتضح من التعريفات السابقة التي تتناول مفهوم الأمن القومي من الناحية العسكرية أنها تركز على البناء العسكري كجوهر لسياسة الأمن القومي وضرورة أن تكون الدولة قوية عسكرياً حتى تحقق أهدافها، وهذا يعني أن فكرة الأمن ترتبط بمعني الردع والدفاع الذاتي عن طريق تعظيم القوة العسكرية والاستعداد الدائم لمواجهة التهديد الخارجي العسكري[١].

وكما أكدنا منذ البداية على أن الأمن القومي مفهوم شامل فهو ليس مسالة حدود وحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب ولا هو تدريب عسكري وحسبولكنه يتطلب هذه الأمور وغيرها ولكنه يتخطاها ويمس أموراً أخري ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية فهو قضية مجتمعية societal تشكل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[٢].

٢/٤أبعاد الأمن القومي:

- البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
- البعد الاقتصادي: يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشخص وتوفيرسبل التقدم والرفاهية.
- البعد الاجتماعي: يسعى إلى توفيرالأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

(١) رجائي سلامة الجرابعة (٢٠١٢) ، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) على الدين هلال (١٩٩٧) ، الوحدة والأمن القومي العربي، الفكر العربي (معهد الانماء العربي) ، لبنان، مجلد (٢) ، العدد (١٢) ، ص ٩٤.

- البعد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم [١].

- البعد البيئي: الذي يوفر التأمين ضد إخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

- البعد المعلوماتي: ويتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لصياغة التخطيط المستقبلي في المجالات المختلفة، الذي يحقق الأمن القومي، ويسري ذلك على كافة المعلومات المدنية والعسكرية.

- البعد الفضائي: ويتعلق باستخدام الفضاء من أجل تحقيق سرعة الاتصال ودخول المعلومات وكذا في مجال الإعلام، علاوة على البعد الأمني بمعني استخدام الفضاء في المجال العسكري أو الدفاعي وهذا أمر أصبح له أبعاد هامة في الصراع المسلح [٢].

٢/٥مستويات الأمن القومي:

الأمن الداخلي: ويتعلق بتحقيق أمن الأفراد داخل الدولة وبمعني أخر تحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد داخل دولتهم وهذا المستوي يتعلق بحماية أفراد المجتمع داخلياً ضد أي تهديدات أو تحديات تواجهها.

الأمن الوطني: ويتعلق بتوفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها وسياستها وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها ضد أي تهديد مباشر أو غير مباشر من الخارج أو من الداخل سواء كان سياسياً أو اقتصادياً.

---

(١) مايسة مدني محمد مدني (٢٠١١) ، علاقة إسرائيل وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، السودان، العدد (١٠) ، ص ٦٣.

(٢) إيمان بكر أبو الهوى (٢٠١٢) ، التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي والمائي العربي دراسة حالة إسرائيل ونهر الأردن في الفترة من (١٩٩٤-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٩.

الأمن الإقليمي: يعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلي إقليم واحد وتسعي تلك الدول إلي منع أي تحديات أو تهديدات من التدخل في الإقليم أو أحد دول الإقليم التي تحاول أن تهدد أمنه واستقراره وهذا المستوي يتعلق أيضا بعلاقات الدولة مع الدول التي تقع في نفس الإقليم.

الأمن الدولي: وهو مسئولية دولية وأمنية أكثر منه مسؤولية داخلية أو إقليمية وعما ينظمه ميثاق الأمم المتحدة ويشير هذا المستوي إلي حماية الدولة في المحيط الدولي والعلاقات الدولية.

الأمن الجماعي: يعني قيام تعاون جماعي بين دول معينة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لمجموعة تلك الدول [١].

٦/٢ الأمن القومي العربي:

بدأ الفكر السياسي العربي بالاهتمام بصياغة محدودة لمفهوم الأمن القومي فتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات والتي حاولت تعريف الأمن.

فقد عرفه عبد المنعم المشاط بأن " الأمن القومي العربي ليس مفهوماً هلامياً غير محدد، ولكن حصيلة جمع أمن كل دولة عربية مؤدي ذلك أن تهديد الأمن الوطني لدولة أو عدة دول (العراق أو السودان أو الصومال) ينتقص من الأمن الجماعي العربي، كما أن زيادة مستوي الأمن الوطني للدول العربية يدعم بلا شك الأمن القومي العربي [٢].

(١) إسماعيل محمد الرفاعي (٢٠٠٦) ، تحديات الأمن القومي العربي في ظل العولمة، دار الفكر العربي، الأردن ، ط (٢) ، ص ٢٢-٢٣.

(٢) خالد بن نايف الهباس (٢٠١٣) ، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية، المجلد (٢٧) ، العدد (١) ، ص ٢٧٥.

ويعرف الأمن القومي العربي علي أنه " اعتماد التضامن قاعدة أساسية للعمل العربي المشترك، وتحسين وحدة المواقفوبناء قدرات الأمة العربية وتوفير قدرات الأمة العربية، وتوفير عناصر القوة والمنعة لها وصيانة أمنها ودرء الأذى والضرر عنها ودعم وتعزيز التعاون العربي [١].

ويعرف الأمن القومي العربي كذلك بأنه: أمن مجموع الدول العربية وأمن مجموع المواطنين العرب الذي يعني تحققه حماية الدولة العربية من التهديدات التي تواجهها، وإزالة الخطر الذي يهدد حياة المواطنين العرب، ويبعدهم عن ظروف العوز والحرمان المادي والمعنوي، ويوفر سبل الحياة الكريمة لكل فرد منهم [٢].

ويدور مفهوم الأمن القومي العربي حول ثلاث محاور رئيسية هي:

- تأمين وحدة أراضيها وحمايتها داخلياً وخارجياً.
- مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة.
- تحقيق الأهداف العامة والاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة.

وبالتالي فإن مفهوم الأمن القومي يتعدى الجانب العسكري ليشمل الأبعاد الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [٣].

---

(١) خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد، صايل فلاح السرحان (٢٠١٣) ، إثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠: ٢٠١٠، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٠) ، العدد (٢) ، ص ٣٨١.

(٢) منصور عبد الله المنصور (٢٠٠٩) ، الأمن القومي العربي التقييم والتحديات والفرص، مجلة الدراسات الدولية، السعودية، العدد (٢٣) ، ص ١٥٨.

(٣) خالد نايف الهباس (٢٠١٣) ، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، المرجع السابق، ص ٢٧٦.

ويمكن تعريفه إجمالاً بأنه قدرة الأمة العربية على الدفاع علي أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلي القدرة العسكرية والدبلوماسية،أخذةً في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على الأمن القومي العربي [1].

وفي محاولة لتعريف الأمن القومي العربي نقول هي قدرة الأمة العربية (شعوباً وحكومات) على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية على كافة المستويات من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي سياسياً واقتصادياً ودفاعياً وتطوير نواحي القوة بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المحيطةوفي هذا الإطار يمكن تحديدالأهداف والمصالح المشتركة على النحو التالي:

- التنسيق الاستراتيجي بين الدول العربية في إطار الأهداف والمصالح المشتركة.
- التوصل إلي حل النزاعات الداخلية بين الدول العربية.
- التوصل إلي حل سياسي عادي لمشكلة الشرق الأوسط في إطار المؤتمر الدولي.

(1)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٣) ، دراسة حول الأمن القومي العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة.

- الاتفاق على خطة موحدة تجاه النزاعات في المنطقة ومنهاالنزاع في منطقة الخليج، النزاع في القرن الإفريقي، المشكلة اللبنانية، مشكلة الصحراء المغربية.
- تدعيم التعاون المشترك بين الدول العربية في كافة المجالات لصالح التنمية وبناء القوة الذاتية العربية.
- تطوير النظام الدفاعي الإقليمي العربي للتصدي للتهديدات الموجهة للأمن القومي العربي [١].

وبما أن الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية ويخلط الكثيرون بين الأمن القومي لأي دولة وبين الأمن الوطني على أساس أن الأمن الوطني يتعامل مع دولة بعينها أما الأمن القومي فيتعامل مع مجموعة من الدول وهذا في رأينا خطأً غير دقيق فيمكن أن يكون بمصر " أمنها القومي المصري" وكذلك يمكن أن يكون للدول العربية " أمنها القومي العربي" لأن إطلاق لفظ الأمن القومي لا يتعلق بعدد الدول التي تشترك فيه ولكن يتعلق بالمجالات التي يهتم بها حتى ولو كان في الدولة الواحدة [٢].

أما على مستوي الأمن القومي أي أمن الشعوب والدول المشتركة معًا في إطار جغرافي وسياسي واحد فإن التعريف لا يختلف كثيراً، فيمكن تعريفه بأنه " حالة تشعر من خلالها كافة الشعوب والجماعات

(١) عبد العزيز حسين الصايغ (١٩٩١) ، الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢)آمين هويدي (١٩٩١)، أزمة الأمن القومي لمن تدق الأجراس، دار الشروق، القاهرة، ص ٨.

المكونة للمجتمع العربي بنوع من الطمأنينة الناتجة عن غياب خطر يهدد مصالحهم الذاتية، سواء كان هذا الخطر عسكريًا واقتصاديًا أو اجتماعيًا أو معنويًا أو ثقافيًا، أو الناتجة عن وجود قدرة تتيح للدول العربية مواجهة هذا الخطر بأشكاله المختلفة وقت ظهوره " [1].

ويمكن أن نعرف الأمن القومي بأنه " سلامة حدود الدولة ومصالحها وقيمها وثقافتها من المخاطر المحدقة بها، وقد تكون هذه المخاطر خارجية أتيه من دول الجوار أو الدول الكبرى، وقد تكون داخلية كأن يهدد النظام الشرعي للدولة أو أمن المواطن في الداخل نتيجة لفقدان أحد مقومات الأمن.

وتتمثل هذه المقومات في عوامل ثلاثة: القوة العسكرية، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي فإذا كان المقصود هو عدة دول مرتبطة بنظام إقليمي محدد كالدول العربية تزداد هذه العوامل دعامة أخري رئيسية ألا وهي ضرورة وجود أدني من الاتفاق على تحديد مصادر التهدئة الرئيسية داخليًا وخارجيًا، مما يوجب رسم استراتيجية موحدة للدفاع عن هذا الكيان الإقليمي، ويتبع ذلك ضرورة توافر الإرادة السياسية الموحدة وجهاز صنع القرار على مستوي الإقليميفإذا انتقلنا إلي مفهوم الأمن القومي العربي وجدنا أنه محصلة لمجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

فالعلاقات العربية الآن تمر بمحنة حقيقة لعل أخطر سماتها التمزق والتشتت في السياسيات والأهداف بحيث أصبح من أصعب الأمور

(1)مفيد محمود شهاب (١٩٩٣) ، نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات ، مجلد (١) ، عدد (١) ، ص ١٦٨.

على المهتمين بالشئون العربية رسم خطة واضحة لحماية الأمن العربي، بل أكثر من هذا وضع مفهوم محدد ومتفق عليه بين جميع الأطراف، لما يطلق علية الأمن القومي العربي [١].

أن النظر إلي كل قطر عربي بوصفة مكملاً للقطر المجاور (أو الأقطار العربية المجاورة)، وساعياً نحو تحقيق التنسيق والتكامل معه ومع بقية الأقطار العربية يرشدنا إلي تعريف الأمن القومي العربي" بأنه قدرة الأمة العربية مجتمعة على التصدي لكل التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغلب عليها، وصيانة واستقلال ووحدة الأمة العربية، وزيادة متانتها العسكرية والاقتصادية والثقافية و(الاجتماعية) في وجه التحديات قد تظهر في المستقبل [٢].

فإذا قارنا بين المقومات العامة للأمن التي سبق ذكرها سلفاً، وبين الوضع في الدول العربية وجدنا الآتي.

القوة العسكرية: دمرت جزء مهم من القوة العربية حيث دمر العراق، وبذلك لا يمكن أن نتحدث عن قوة عربية عسكرية مستقلة.

التنمية الاقتصادية: تعتبر التنمية الاقتصادية متعثرة في أغلب الدول العربية، حيث أنها تعتمد غالباً على القروض وليس على تنمية الإنتاج.

الاستقرار السياسي: من الصعوبة الحديث عن الاستقرار السياسي في الدول العربية اليوم، حيث تهددها مخاطر داخلية وخارجية.

---

(١) نضال عبد العزيز محمد نور حقار (٢٠١٢)، أثر الصراع في منطقة القرن الإقليمي على الأمن القومي العربي، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، السودان، العدد (١٣)، ص ٦٩.

(٢) أيهم سهيل الملاذى (١٩٩٨)، الأمن القومي العربي وتحديات القرن الواحد والعشرون ، أوريا والعرب، العدد (١٧٣)، ص ١٩

الاتفاق على مصادر التهديد: ليس هناك اتفاق بين الدول العربية في هذا الشأن.

ونتيجة لهذه السلبيات السابقة لا يوجد تنسيق في صنع القرارات العربية ومن ثم لا يمكن الحديث عن جهاز عربي موحد لصنع القرار [١].

وإذ ندرك أن مفهومنا للأمن القومي العربي ينصرف إلى معناه الشامل، وبأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، من حيث قدرة الدول العربية على الدفاع عن نفسها وحقوقها، وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، وتقوية ودعم هذه القدرات من خلال تنمية الإمكانات العربية في مختلف المجالات، استنادا إلى الخصائص الحضارية والجغرافية التي تتمتع بها، وأخذا في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في الأمن القومي العربي [٢].

ويتطلب تحقيق هذا المفهوم للأمن القومي العربي، إعداد الإنسان العربي القادر على استيعاب مفهوم الأمن بأبعاده المختلفة وكذا تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعي الأمة إلي حمايتها، وكذلك الأخطار والتهديدات التي تواجه الأمة من الخارج والداخل وإلي جانب تحديد المصالح والأخطار يجب أن تحدد الوسائل والخطوات وبناء المؤسسات الوحدوية القادرة على تحقيق الذات في الواقع العملي وبالاعتماد الكامل

---

(١) إجلال رأفت (١٩٩٣)، الأمن القومي العربي ومنطقة القرن الأفريقي، المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠١٥) ، القمة العربية، إعلان شرم الشيخ: صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، شرم الشيخ، المستقبل العربي، لبنان، المجلد (٣٨) ، العدد (٤٣٥) ، ص ١٨٢.

على الذات، فلا يوجد أمن قومي إذا كانت مقوماته الرئيسية تعتمد على إرادة قوي خارجية[١].

٢/٧ الأمن القومي العربي، المحددات والأبعاد:

لقد حدد بعض الباحثين عدة عوامل تؤثر في الأمن القومي العربي، هي الكيان الصهيوني، وإحاطة الجسد العربي ببعض القوميات، واستغلالها في أوقات معينة، والبطء في اكتساب الخبرات العلمية، وضعف البحث العلمي، وضعف الاقتصاد العربي، وشح المياه، والمخاطر المحدقة بمصادرها.

وللأمن القومي العربي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأيدلوجية وجغرافية، ولكل منها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها.

فإذا انتقلنا إلي مفهوم الأمن القومي العربي سنجد أنه محصلة أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية غير أنها إلي حد ما تفتقر إلي محددات التكامل الإقليمي الموضوعي، إضافة إلي غياب الاستشعار بالمخاطر التي تهدد أمن العرب القومي وفي مقدمتها وجود إسرائيل، فالعلاقات العربية الآن تمر بمحنة حقيقة لعل أخطر سماتها التمزق والتشتت في السياسيات والأهداف، حتى أصبح من أصعب الأمور على المهتمين بالشئون العربية رسم خطة واضحة لحماية الأمن العربي، بل أكثر من هذا وضع مفهوم موحد ومتفق عليه بين جميع الأطراف، لما يطلق عليه الأمن القومي العربي[٢].

---

(١) ياسين الشيباني (١٩٩٩) ، الأمن القومي العربي الواقع والطموح، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٢) طلال صالح إبراهيم بنان (٢٠١٠)، المياه والأمن القومي العربي: دراسة في نظريات الصراع والتعاون والتوازن الاستراتيجي الإقليمي، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر، العدد (٥٢)، ص ٨٨.

المبحث الثالث:

الأمن في نظريات العلاقات الدولية:

٠/٣ تمهيد:

يعد مفهوم الأمن مفهومًا متباينًا بين الباحثين تبعًا لاختلاف آرائهم النظرية، فالواقعيون التقليديون يرون أن مفهوم الأمن مرتبط أساسًا بمدي توفر القوة في الدولة، في حين يعتقد الليبراليون بأنه مفهوم يرتبط بالمسائل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاعتماد المتبادل، وهاتان فلسفتان تباينتا في تقديم توصيف دقيق لمفهوم الأمن لكن المجددين فيهما اتفقا علي أن الأمن يمكن أن يتحقق ضمن إطار جماعي، فقد قدم جوزيف ناي إطاراً فكرياً أكثر ليبرالية في اعتقاده بأن الأمن يمكن أن يتحقق جماعياً بتخلي الدول عن فكرة استعمال القوة، في حين سعي باري بوزان لتسميته بالمجمع الأمني مع ضرورة التأكيد علي أهمية تحرير مفهوم الأمن من إطار المسائل العسكرية باتجاه المسائل غير العسكرية [١] .

في ضوء ذلك تتباين مفاهيم الأمن القومي للدول استناداً إلي تباين نظرية الأمن التي تتبناها الدول نفسها، فمثلاً تستند نظرية الأمن القومي الأمريكي إلي سلامة الأرض الأمريكية امتداداً عبر المحيطات في حين تستند نظرية الأمن البريطاني إلي جعل البحار التي تحيط بها أمنه، أما نظرية الأمن القومي الإسرائيلي فتستند إلي إستراتيجية هجومية

(١) وصفي محمد عيد عقيل (٢٠١٦)،الأمن القومي لدي المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسية والقانون، الجزائر، العدد (١٥) ، ص ١٣٨.

صهيونية، تدعو إلي إقامة دولة إسرائيل على حساب الأراضي العربية [١]، في حين تستند نظرية الأمن القومي التركي إلي تاريخها العميق وجغرافيتها الحضارية [٢].

١/٣ المدرسة التقليدية:

ويمكن الإشارة إلي مدرستين للأمن: الأولي هي المدرسة التقليدية ذات الطابع العسكري التي تقول أن الأمن في نظام دولي ذا طابع فوضوي يحمي عن طريق القوة العسكرية، لذلك تركز هذه النظرية علي الدولة بوصفها اللاعب الأهم على المسرح الدولي، كونها تمثل القوة وظهرت المدرسة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وتأثرت في الفترات التالية بمفاهيم الجيوبوليتك، وظلت أسيرة لهذه المفاهيم، وينظر عديد من الباحثين إلي هذه المدرسة على إنها ذات طبيعة اختزالية فهي تقلل من أهمية الفاعلين الآخرين في النظام الدولي كما أنها تغيب الأبعاد الأخرى اللازمة لتحقيق الأمنخاصة العناصر الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.

٢/٣ المدرسة الإنسانية:

والمدرسة الأخرى التي برزت في مجال الأمن هي المدرسة الإنسانية التي تتوجه نحو أسنة الأمن كونها تعطي أهمية كبيرة لقوة المجتمع وتنمية أفراده، لذلك يجري الاهتمام في إطار المدرسة والأخذ بالأبعاد المختلفة للأمن الاقتصادية والبيئية والصحية والشخصية

---

(١) ايغان الون (١٩٨٤)،بناء الجيش الإسرائيلي، القاهرة، سلسلة الكتب المترجمة، الهيئة العامة للاستعلام، ص ٦٤.

(٢)الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية الحالم في تركيا (٢٠١٢) ، انقرة، تقرير المؤتمر العام، ص ٥٣.

والسياسية وأمن الجماعات المهددة بالاستقرار وهناك عدد كبير من المؤشرات الخاصة بتوفير هذا الأمن، فقدم كتاب هذه المدرسة ١٥٦ مؤشراً لقياس الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني وتم اختصارها في الأمم المتحدة إلي ٣٦ مؤشراً يمكن وضعها تحت موضوعين رئيسين هما: التحرر من الحاجة والعوز، والتحرر من الخوف.

ويؤخذ علي توجه مدرسة الأمن الإنساني في السياق العربي أنه قد يستخدم سياسياً تحت شعار التدخل الإنساني، الأمر الذي يؤثر في السيادة الوطنية للدولة، ويتعرض لشؤونها وخصوصياتها وذلك على عكس المدرسة التقليدية التي تري في الدولة أساساً للأمن ومصدراً له، كما أن الدول العربية تشهد تهديداً عسكرياً داخلياً وخارجياً واضحاً، وتوجه مدرسة الأمن الإنساني النظري لا يعطي البعد العسكري الأهمية التي يتطلبها السياق العربي لذلك هناك حاجة في إطار الأمن القومي العربي لرؤية شاملة متوازنة، كون أمن الدول العربية لن يتحقق بالمعني الشامل إلا بتحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، ولكن إنجاز الأمن الإنساني والاجتماعي عملية طويلة ومستمرة يصعب تحقيقها إلا من خلال الدولة الوطنية القوية، الأمر الذي يقتضي حمايتها عسكرياً وأمنياً في وجه التهديدات الكبيرة التي تواجهها حالياً [١].

ونشيرإلي ثلاث مدارس رئيسة بإيجاز لتوضيح كيف يمكن تعريف الأمن في نظرية العلاقات الدولية.

(١) منصور عبد الله المنصور (٢٠٠٩)،الأمن القومي العربي التقييم والتحديات والفرص، المرجع السابق، ص ١٥٨-١٥٩.

٣/٣ المدرسة الأولى: المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

هي مدرسة فكرية في العلاقات الدولية استقت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة لمفكرين مثل: سان تسو، وثوسيديس، وهوبز، وترى أن الدول تحتاج إلى الأمن القومي لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة، فالواقعية هي صراع من أجل القوةفي العلاقات الدولية [١] لأنه لا وجود لقوة فوقية عالمية، حيث تعتبر الدول من المنظور الواقعي أهم الفاعلينعلىالإطلاق، ومن أبرز رواد هذه المدرسة في العصر الحديث المفكر الأمريكي كارل هانز مورغنتاو Hans Morgenthau[٢].

وعلى هذا الأساس يتمثل الهدف الأساسي الذي تسعي إليه كل دولة في تحقيق أمنها وتكاملها الإقليمي، واستقرار نظامها السياسي، وتعتبر القوة العسكرية هي المفتاح الذهبي لتحقيق تلك الأهداف، كما تكمن أهمية القوة الاقتصادية في مدي استخدامها في تطوير القوة العسكرية ومن هذا المنطلق يركز أنصار النظرية الواقعية علي أهمية البعد العسكري بوصفة أداة تحقيق الأمن القومي وأصبح يشار إلي الأمن العسكري والاستراتيجيات العسكرية علي أنهما سياسيات عليا High

(١) فوزي حسن الزبيدي (٢٠١٥)،منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA، رؤى استراتيجية، ص ١٥.

(٢)Tim Dunne,(٢٠١٠) International Relations Theories (UK: Oxford University Press,), pp. ٦١–٦٦

politics في حين يشار إلي القضايا الاقتصادية والاجتماعية علي أنهما سياسات دنيا Low politics[1].

وما يمكن أن يوجه من نقد لهذه المدرسة في منظورها للأمن القومي، هو أنها لم تهتم بالتعاون الدولي كصيغة عمل جماعية في إرساء الأمن الدولي ومن ثم الأمن القومي للدول، كما أن السعي دوماً لاكتساب القوة بأي وسيلة من أجل حماية المصالح، يمكن أن يخلق سباقات تسلح تقليدية قد تنتهي بنزاعات عميقة، وربما تصل إلى سباقات تسلح نووي، وبالشكل الذي يهدد الأمن الدولي ومن خلفه الأمن القومي للدول.

٤/٣ المدرسة الثانية: المدرسة الليبرالية:

تذهب النظرية الليبرالية إلي أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد في علاقات الدولة، فثمة إلي جانبها مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي، كالجماعات الإرهابية والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الحقوقية الدولية، وغيرها، ومع ذلك تظل الدولة الفاعل الأكثر تأثيراً وأهمية في العلاقات الدولية. وفيما يتعلق بكيفية تحقيق السلم والأمن الدوليين تؤكد النظرية الليبرالية على العلاقات الارتباطية بين الديمقراطية والأمن، انطلاقاً من أن الحكومات الديمقراطية لا تتسارع لأنها تتسم بوجود أجهزة نيابية لن توافق بالضرورة على قرارات الحرب، بصيغة أخري يمكن القول بأن النظرية

(1)خديجة عرفة محمد أمين (٢٠٠٦) ، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاتها في شرق أسيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٢٨.

الليبرالية رأت أن تحقيق الأمن بالنسبة للدول ينحصر في غياب التهديد عنها وليس بقوة الدول [١].

ويمتلك الليبراليون تصوراً بديلاً عن القوة لتحقيق الأمن الجماعي، فوفقاً لغولدستين يتم "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر". وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط Immanuel Kant أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث يتشكل تكتل من غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون بعضها مع بعض ضد أي دولة تسعى إلى تحقيق مصالح ضيقة، وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي الأسبق، وودرو ويلسون، في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم للتخلص من مآسي الحرب [٢].

والنقد الذي يمكن أن تواجهه المدرسة الليبرالية في منظورها للأمن هو أنها بالغت في الاعتماد على التعاون الدولي والأمن الجماعي، فموازين القوة بين الدول متباينة ومن ثم خارطة المصالح والتحالفات ستختلف نتيجة لهذا التباين في توزيع القوة بين الدول، وهذا يعني أن سياسات الأمن الجماعي ستصوغها وترسمها الدول الكبرى وبحسب ما

(١) أشرف علام (٢٠٠٨) ، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص ٢٩-٣٠.

(٢)Robert Garner, (٢٠٠٩) Introduction to Politics(UK: Oxford University Press,), pp. ٣٤٦–٣٤٩.

تقتضيه مصالحها الجيواستاتيجية، حتى لو كان ذلك على حساب مصالح الدول العادية، وهذه الحالة من الصعب أن تؤدي إلى استقرار الأمن الدولي[١].

٣/٥ المدرسة الثالثة: المدرسة الواقعية الجديدة:

يمكن القول بوجه عام أن مفهوم الأمن لديهم لا يختلف عن أنصار النظرية الواقعية، إذ ينصرف إلي أمن الدولة القومية انطلاقاً من أن الدول ولاسيما الدول الكبرى هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وتسعي بشكل أساسي إلي تحقيق أمنها القومي وتعظيم مكاسبها لكن ثمة فارقاً جوهرياً بين النظريتين يتمثل في مدركات الواقعية الجديدة بأن هيكل النظام الدولي، وليس الصراع من أجل القوة هو المحدد الأساسي لخيارات السياسة الخارجية وتعد الفوضى هي السمة الرئيسية لهيكل النظام الدولي، والتي تعني غياب سلطة مركزية قادرة على تنظيم العلاقات بين الدول كما يؤمن أنصار هذه النظرية بأن المقدرات هو المحدد الرئيسي لهيكل هذا النظام، ومن ثم فإن أمن الدولة بعد نتيجة أساسية لهيكل النظام الدولي.

وعلى هذا يتمثل الفارق الرئيسي بين أنصار النظريتين في رؤية أنصار الواقعية أن غياب الأمن ينبع بشكل أساسي من الصراع على القوة في حين يري أنصار الواقعية الجديدة نابع من التغير في توزيع المقدرات بين الدول بما يؤثر علي هيكل النظام الدولي، وفي المقابل يتفق الطرفان على مجموعة مفاهيم حاكمة لسعي الدولة في تحقيق أمنها القومي، إذ يري

(١) فوزي حسن الزبيدي (٢٠١٥)،منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA، المرجع السابق، ص ١٥.

كينث والتز Kenneth Waltz أن الدول تتسم بالرشاد في سياستها الخارجية، إضافة إلي صعوبة تحقيق التعاون بين الدول في النظام الدولي نتيجة لسعي كل دولة تحقيق مصالحها الذاتية بغض النظر عن مصالح الدول الأخرى [١].

وتذهب هذه النظرية إلى أنه يمكن فهم تصرفات الدولة في البيئة الدولية من خلال فهم المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة، فالمتغيرات الخارجية تشمل: طبيعة توزيع القوة بين الدول، والإدراك أو عدم الإدراك لطبيعة الضغوط الدولية، وفهم نيات الدول الأخرى، وتقييم التهديدات الخارجية، أما المتغيرات الداخلية فهي تشمل: مؤسسات الدولة والنخب، والجهات المؤثرة في عملية صنع القرار، وبالتالي فهناك ثلاث حالات لتوازنات القوة:

- توازن قوة مبالغ فيه Overbalancing ، حيث يؤدي سوء تقدير الموقف إلى حشد قوة أكبر من حجم التهديد الحقيقي، وهذا سيؤدي إلى اختلال توازن القوى.
- توازن قوة غير متكافئ Underbalancing، ويعني أن الدولة تحشد قوة أقل من حجم التهديد الحقيقي بسبب سوء تقدير الموقف أو قلة الموارد، وهذا سيؤدي إلى اختلال توازن القوى.

(١) مها محمد محمد علام (٢٠١٤)،ثورة المعلومات والأمن القومي: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٣٨.

- عدم وجود توازن قوة حقيقي Nonbalancing ، بسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق التوازن المطلوب وهذا سيؤدي إلى اختلال توازن القوى [١].

وبناء على هذا الأساس يمكن القول أنه على الرغم من وجود تباينات بين أراء هذه النظريات تجاه مفهوم الأمن وسبل تحقيقها فأنها ركزت جميعها وبصورة أساسية علي الأمن القومي وأولوية تحقيق أمن الدولة القومية [٢].

(١) Gideon Rose, (١٩٩٨) Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy (UK: Cambridge University Press, World Politics, vol. ٥١, no. ١), pp. ١٤٤–١٧٢.

(٢) مها محمد محمد علام (٢٠١٤)، ثورة المعلومات والأمن القومي: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، المرجع السابق، ص ٣٩.

المبحث الرابع:

التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي بعد الثورات:

٠/٤ تمهيد:

يمر عالمنا العربي بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه، ويواجه مشاكل وصعوبات كأداء تطال تأثيراتها حياة أبنائه بما لم يعد في وسعنا إهمالها، ولا أن ننتظر حلاً لها من الآخرين، وأن الأمة العربية تعيش لحظة تاريخية دقيقة حيث تتعرض إلي الكثير من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بأشكاله كافة، وهذه المخاطر في تزايد وتصاعد مستمرين،وذلك بسبب الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي الذي يربط القارات الثلاث: أسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات، وكذلك الثروات الهائلة التي يحويها كل ذلك جعل العالم العربي الكتلة الإستراتيجية الحيوية، التي يمكن أن تكون ذات ثقل في السياستين: العالمية، والإقليمية، وهو العمق الطبيعي لمسرح العمليات في أوروبا، وهو قلب الأرض الذي يقع في مكان متوسط بالنسبة لأي مواجهة عالمية محتملة، وهو المتحكم في طرق نقل الطاقة، سواء إلي الشرق الأقصى، أو إلي أوروبا والولايات المتحدة[١].

وقد ميز البعض بين المصادر الداخلية لتهديد الأمن القومي العربي من ناحية، والمصادر الخارجية من ناحية أخري، ويقصد بالمصادر

(١) محمد بوبوش (٢٠١٠) ، الأمن القومي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، المجلد (١٤) ، العدد (٥٣) ، ص ١٨.

الخارجية تلك المصادر التي تأتي من خارج الدولة الإقليمية سواء من جانب دول الجوار أو من جانب أطراف دولية تقع خارج إقليم الدولة، ولكن مصالحها ترتبط بتلك الدولة،أما المصادر الداخلية فهي التي تنبع من داخل الدولة (الإقليم) وتضم طبقا للنظرية التقليدية للأمن القومي _ عناصر الشغب والإثارة والتنظيمات السياسية غير الموالية للحكم [١].

وثمةأخطار وتحديات داخلية وخارجية متعددة تهدد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبولتيكية للوطن العربي، جعلت منه منطقة هامه جداً اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً وحضارياً ومن هذه التحديات.

١/٤ التهديدات الداخلية:

ثمة أخطار وتحديات عديدة تهدد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل، وهذا مما يجعلها أشد خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلي عوامل ضعف ، من شأنها التهيئة البنيوية للانقضاض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة

١/١/٤ غياب الاستقرار السياسي:

تعيش المنطقة العربية هذه الأيام مرحلة فارقة في تاريخها: إنه الربيع العربي الذي خلف من التحديات أكثر مما صنع من آمال وفي الوقت الذي رفعت فيه أقلام المفكرين العرب ليبشروا بميلاد عصر جديد تتألف فيه الحضارة العربية من جديد وتتطهر الأراضي العربية من

(١) محمد صفي الدين خربوش (٢٠٠٠) ، مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص ٢٤.

الصهاينة والمحتلين، في هذا الوقت يكشف الواقع عن حجم التحديات التي تواجه العرب والتهديدات التي فرضها هذا الربيع، حيث نبتت الأشواك أكثر من الورد، فدول الربيع العربي تعيش استقطابات وتجاذبات خطيرة وبدل أن تعمل القوي الوطنية على توحيد صفوفها للقطع مع أخطاء الماضي، نجدها تتسابق وراء السلطة وتنسي الدور التاريخي الذي تفرضه طبيعة المرحلة الدقيقة فباستثناء تونس التي تعيش حالة مد وجزر، فإن ليبيا ومصر واليمن وسوريا تعرف غلياناً خطيراً قد يهدد وحدة الوطن العربي، وما يحصل في مصر هذه الأيام يؤكد ذلك وهكذا تكون حالة اللا استقرار هيالعنوان الأبرز، وكيف يمكن الحديث عن إجماع عربي ومشروع حدودي في غياب الإجماع الوطني [1]! .

إن مسؤولية الأنظمة العربية عن العجز وعدم القدرة على تطبيق الأمن القومي العربي ليس فقط بسبب طبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية، وما يحدث خلالها من تفاعلات ونزاعات بل بسبب عدم الوفاء بمتطلبات الديمقراطية وتغييب الشعوب بدرجة أو بأخرى عن المشاركة في اتخاذ القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب إن الدول العربية التي خطت خطوات نحو الانفتاح والتعددية السياسية سرعان ما انتكس بعضها، وأن التحول الديمقراطي بمعناه الحقيقي والمتمثل في تداول سلمي للسلطة، وإجراء انتخابات حرة نزيهة، وتعددية حزبية، وحرية صحافة وسيادة قانون واحترام حقوق الإنسان، هو السبيل الأهم للتخلص من حالات الاحتقان وانعدام الاستقرار السياسي، وبالتالي تهديد

(1) هادي العلوي (٢٠١٤) ، التحدي العلمي والتقني وتأثيراته علي الأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص٢٣٨.

الأمن الوطني والقومي، وإيجاد مبررات ومسوغات من قبل الدول الكبرى لاستغلال مفهوم التدخل الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان كوسيلة وذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لتحقيق مصالحها [١].

إن الديمقراطية ومؤشراتها المختلفة، وضبط التوازنات وصراعات القوة، واستيعاب التيارات والفئات والمطالب الجديدة داخل أي نظام سياسي يعد أهم مقومات تحقيق الأمن وغيابها مصدر تهديد للاستقرار السياسي والأمن القومي، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بموضوع الأقليات والجماعات الدينية والطائفية وأن فشل انتهاج التعددية لاحتواء واستيعاب مثل هذه الجماعات كان سبباً في مشاكل كثيرة في الوطن العربي، كما هو الحال في العراق سابقاً، أو البربر والأمازيغ في المغرب العربي ومشاكل جنوب السودان ومعظمها كانت مدخلاً لتدخلات أجنبية في شؤون الأقطار العربية [٢].

وتتمثل التهديدات الحالية فيما تشهده المنطقة العربية من عدم اندماج الأقليات الأثينية التي باتت تهدد بتفكك الدول العربية القطرية إضافة إلي أزمة الحكمحيث تشهد أغلب إن لم نقل كل الدول العربية على اختلاف مواقعها وأنظمة الحكم فيها ظاهرتين خطيرتين:

الأولي: هي تحكم أنظمة الحكم وتسيرها الأحادي لمقاليد السلطة في ظل شبه غياب للممارسة السياسية بشكلها الشعبي، وهو ما أدي إلي

(١) أمين حامد هويدي (١٩٩٩) ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية لدول المنطقة، دار الشروق، القاهرة، ص ١١٧.

(٢) خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد، صايل فلاح السرحان (٢٠١٣) ، المرجع السابق، ص ٣٨٨.

القطيعة بين الجماهير العربية وبين السلطات الحاكمة في الدول العربية.

الثانية: هي حتمية للأولي حيث يؤدي غياب الآليات الديمقراطية في تسيير الشأن العام العربي إلي عجز الكثير من الدول العربية عن احتواء الأقليات الأثينية بداخلها، والتي أصبحت في ظل شعورها بنوع من الضيم تغذيه مساندة بعض القوي ذات المصلحة في تفتيت العالم العربي تنزع إلي الانفصال [١].

وتكون عوامل التهديد الداخلية هي عوامل غير متوافقة مع نظام الحكم وغير موالية له، أو قد تتضمن مثيري الشغب والإثارة، أو عناصر المعارضة السياسية، أو عتاة الإجرام الذين تلجأ إليهم قيادات العناصر المتمردة للاستفادة من خبراتهم في السيطرة على الشارع المحلي عندما يكون الهدف مثير الذعر للمواطنين لتستمر في مواقع النفوذ والسلطة، وهذه العوامل تساعد في عرقلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتؤدي إلي حالة من عدم الاستقرار السياسي وظهور المشاكل المتوالدة[٢].

٢/١/٤ المجال الاقتصادي:

مازال الحديث عن اقتصاد عربي موحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي أمر غير واقعي فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده

(١) محمد ولد دده (٢٠١٤)، التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس، المغرب، المجلد (١)، ص ٢٥٠.

(٢) عبد اللطيف علي ناصر الدباء (٢٠١٧) ، اثر العوامل المحلية والإقليمية والدولية علي الأمن القومي اليمني ٢٠٠١-٢٠١٠، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٤٥.

مظاهر القطرية المتخبطة، ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية ويمكن إبراز العديد من الإشكاليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي والتي تتمثل في:

- التبعية العربية للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً.

- غياب التطور الشامل، وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار.

- توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلي خارج الوطن العربي، وتشير بعض الإحصاءات إلي أن ما يزيد عن ٨٠٠ مليار دولار من أموال العرب موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يستثمر ٧٥ دولاراً عربياً في الخارج، وهو ما يؤدي إلي حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

- يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقة في مجال أمنه الغذائيوتتضخم هذه المشكلة يوماً يعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، والذي يترافق بتناقص واضح في الإنتاج، ولاسيما المواد الغذائية الضرورية [١].

(١) محمد السيد عبد السلام (١٩٩٨) ، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٠) ، الكويت، ص ٢٣-٢٥.

٣/١/٤ المشاكل المائية:

أما المشاكل المائية فلا تقل خطورة عن المشكل الغذائي، فالماء هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة للإنتاج الغذائي والصناعي، ونتيجة لهذه الأهمية ولقلة المياه في المنطقة العربية نتيجة وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وإنما تمثل مصباً لجميع الأنهار الموجودة بها وليست منبعاً، فقد أصبحت ندرة المياه تمثل أكبر تهديد داخلي محتمل إلي جانب النقص في الإنتاج الغذائي للأمن القومي العربي، ومما يفاقم المشكلة انتهاج دول منبع الأنهار الموجودة في المنطقة العربية لسياسيات مائية معادية للأمن المائي العربي [١].

٤/١/٤ ضعف بناء القدرات العسكرية والتعاون العسكري للدول العربية:

لم يتشكل إطار مؤسسي يجمع الدول العربية كافة حيث طغت الخلافات السياسية على أية إمكانية لبناء منظومة أمنية مشتركة، بل لم تستطيع تشكيل قوة دفاع عربي مشتركة، وبقيت مشاريع قوة درع الجزيرة وقوة شمال أفريقيا مشاريع هزلية غير فعالة، مما دفع بعضها للاتجاه لعقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة بهدف إقامة قواعد عسكرية فيها [٢].

(١) سامر مخيمر وخالد حجازي (١٩٩٦) ، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩، ص ٨.

(٢) وصفي محمد عيد عقيل (٢٠١٦) ، الأمن القومي لدي المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، المرجع السابق، ص ١٣٩.

ويوضح الجدول التالي " القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط".

الدولة	الوجود العسكري الأمريكي
السعودية	قاعدة الأمير سلطان الجوية، قواعد الدمام، تبوك القاعدة البحرية في جدة.
الكويت	قاعدتي عبد الله السالم وجابر الأحمد، منظومة صواريخ باتريوت.
البحرين	قاعدة الشيخ عيسى، مقر الأسطول الخامس، مهبط لطائرات التموين.
قطر	قاعدة العديد للخدمات الجوية واللوجيسيتية كتخزين الأسلحة والعتاد.
عمان	قاعدتا سيب ومازيرا تومان ونصيرة.
الإمارات	قاعدة لتوفير الوقود للطائرات.
اليمن	تسهيلات في ميناء عدن.

وبرغم ما تنفقه الدول العربية سنوياً على الأعباء الدفاعية، التي تقدر بحوالي (٥٠-٦٠) مليار دولار سنوياً، إلّا أن ميزان التفوق هو في صالح دول الجوار وبخاصة إسرائيل التي تتفوق بإمكانياتها العسكرية على الدول العربية إجمالاً، وهو ما تضمنه لها الولايات المتحدة الأمريكية[١].

(١) محمد بوبوش (٢٠١٠)، الأمن القومي في ظل التحولات العالمية الراهنة، المرجع السابق، ص ١٩

٥/١/٤ التحدي العلمي التقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي:

إن التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع مرتبط بشكل عضوي بالنهوض العام لهذا المجتمع، ولهذا فإن هنالك تباطؤاً ملحوظاً في النهوض العلمي والتقني في الأقطار العربية، في الوقت الذي تتسارع فيه مستجدات العلم والتقنية في العالم بشكل انفجاري متصاعد وبوتيرة متسرعة، ويلاحظ أن معظم مؤشرات التقدم العلمي والتقني العملية وبشكل خاص في الإنتاج والخدمات راوحت مكانها تقريبا خلال العقد الماضي، وتكفي الإشارة إلي أنه لم يتم تسجيل سوي عدد نادر من براءات الاختراع من مبدعين عرب، وعدد نادر جداً من سلع جديدة أو طرائق إنتاج جديدة في الأقطار العربية كما لم يسجل الإنفاق على البحث والتطوير زيادة طفيفة [١].

يلاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي في البلاد العربية يسير ببطء شديد مقارنة بالتقدم في العالم المتقدم حيث يسير بشكل متصاعد ومتصارع، كما أن هذه التكنولوجيا يتم نقلها من الدول المتقدمة مما ينتج عنه تغيرات مهمة في المفاهيم والقيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويشكل ذلك خطورة كبيرة في ظل تزايد استيراد الدول العربية لمواد التقنية مع السلع الاستثمارية والاستهلاكية وتعاظم

(١) خلف محمد الجراد (٢٠٠٠) ،الأبعاد الفكريّة والعلميّة –التقنيّة للصراع العربي –الصهيوني، منشوراتاتحاد الكتّاب العرب، ص ٣٠.

الاعتماد علىالشركات متعدية الجنسيات في تنفيذ المشروعات العربية، الأمر الذي يدخل الدول العربية في دائرة التبعية للدول الصناعية [١].

من المؤسف والمخجل في أنه غير موجود أية جامعة عربية أو إسلامية في قائمة أفضل ١٠٠ جامعة على مستوى العالم، في حين احتلت الجامعة العبرية في القدس في المرتبة ٧١، كما أن العرب ينفقون فقط ٢ في المائة من الناتج القومي على التعليم والبحث العلمي، بينما تنفق الدول المتطورة نحو ١٠ في المائة، وهذا يبرر ويشرح جزء من انخفاض مستوى وجودة التعليم في الوطن العربي [٢].

٦/١/٤ المديونيةالخارجية:

أصبحت ديون الدول العربية في تزايد مستمر وبصورة سريعة منذ أوائل السبعينات حيث لجأت الحكومات العربية إلى الاقتراض لاستيراد السلع الأساسية خصوصاً الغذائية منها، وشجع على ذلك انخفاض سعر الفائدة على القروض، مما أدى إلى إفراط الدول العربية في الاستدانة دون النظر إلى ماتفرضه مشكلة المديونية من أعباء سياسية واقتصادية فادحة، غير أن أسعارا لفائدة ارتفعت منذ بداية الثمانينات الأمر الذي سبب إرهاقاً شديداً لهذه الدول نتج عنه تحملها لمبالغ مقابل خدمة مدفوعات

(١) مايسة مدني محمد مدني (٢٠١١)، علاقة إسرائيل وأثرها على الأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢) حسن العاصي (٢٠١٧)، تحديات الأمن القومي العربي في القرن الواحد والعشرين هل تستيقظ الأمة؟، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٣م)، من الرابط http://maakom.com/site/article/١٣٠٦٠

فوائد الديون، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في عجزموازين مدفوعاتها[١].

فقد أظهر تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أن الديون الخارجية العربية قد بلغت في العام ٢٠١٦ ما قيمته "٩٢٣,٤" مليار دولار، وهو رقم مخيف ويتصاعد باستمرار، إذ يشكل ضعفي الديون العربيةفي العام ٢٠٠٠ حين كانت قيمة الديون "٤٢٦,٤" مليار دولار، وذكر التقرير أن هذه القفزة بأرقام الديون كانت بسبب نزوع العديد من الدول العربية إلى الاقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازناتها بسبب الصعود المتواصل في حجم الإنفاق الحكومي.

وبطبيعة الحال فإن جميع الأزمات الاقتصادية التي تعيشها البلدان العربية، هي في الحقيقة أزمات بنيوية وهيكلية متنوعة الأبعاد، تشابكت بشكل معقد معبر وأزمات النظام النقدي، وأزمةالطاقة، والغذاء والبطالة، كل هذه الأزمات في العالم العربي انعكست في عجز الموازنات ترافق ذلك مع الركود والتضخم، وبطيء في الإنتاج والنمو وظهور أزمة الدين العام [٢].

٧/١/٤ مشكلة البطالة:

وتعتبر مشكلة البطالة في العالم العربي واحدة من أهم التحديات أمام المخططين العرب الاستراتيجيين، لما تخلفه من آثار مدمرة على

(١) هيثم الكيلاني (١٩٩٧) ، الأبعاد الاقتصادية: قضايا المياه والغذاء والنفط من مناور الأمن القومي، المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٨، بيروت، ص ٣٥٧.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١٦) ، التقرير الرسمي ٢٠١٦، الكويت، ص ٧.

قطاع واسع من القوى القادرة على العمل، خاصة شريحة الشباب منهم، فتدفعهم إما للبحث عن محاولة مغادرة الأوطان إلى أماكن ودول أخرى توفر لهم فرص العمل والحياة الكريمة، بعد أن يصلوا إلى مرحلة الإحباط واليأس في إيجاد فرص العمل في الوطن الذي تعلموا فيه، وبذلك تكون الدول العربية أكبر الخاسرين خسارة مزدوجة لهؤلاء الشباب وعقولهم وقدراتهم في تطوير بلدانهم من جهة، وخسارة الأموال التي تكبدتها هذه الدول في تعليم وتأهيل شبابها في المدارس والجامعات، وإما يلتجئون إلى طريق المخدرات والجريمة والأعمال غير الشرعية، وربما لجئوا إلى ممارسة العنف والإرهاب بعد أن يكونوا قدشعروا بالكراهية تجاه مجتمعاتهم وأنظمتها السياسية، في شكل ضعف الانتماء الوطني الذي تولد لديهم نتيجة مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية بسبب البطالة، يشكل هذا مدخلاً مناسباً للجماعات المتشددة التي تستوعبهم وتضمهم إلى تنظيماتها المسلحة وتذكيروحال كراهية فيهم [١].

نشر الموقع الرسمي لـ"البنك الدولي" سلسلة بيانات حول البطالة في العالم، ومستقبل فرص العمل بين الشباب حيث جاءت النسب في العالم العربي كالآتي، تتصدّر ليبيا نسب البطالة مع ٤٨,٩%، تليها موريتانيا بنسبة ٤٦%. وفي فلسطين، زادت نسب البطالة خلال العقدين الماضيين ١٩,٩%، إذ كانت تبلغ ٢٢,٨% العام ١٩٩١، وصارت ٤٢,٧% في العام ٢٠١٤. وفي مصر زادت نسب البطالة نحو ١٢,٦% خلال العقدين الماضيين، إذ ارتفعت النسبة من ٢٩,٤% في العام ١٩٩١، لتصير ٤٢% في

(١) حسن العاصي (٢٠١٧) ، تحديات الأمن القومي العربي في القرن الواحد والعشرين هل تستيقظ الأمة؟، المرجع السابق.

العام ٢٠١٤. كذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي زادت فيها نسب البطالة بنحو ١١,٦% خلال الفترة الزمنيّة ذاتها ،وتعدّ نسب البطالة في ليبيا وموريتانيا ومصر بين الأعلى على صعيد العالم، أما في قطر فتكاد البطالة أن تكون معدومة، ويشكّل العاطلون عن العمل ١,٣% من نسبة القوى العاملة الشابة، ما يجعلها من أقلّ الدول معاناة من المشكلة في العالم بجانب بنن (١,٧%)، وغينيا (١,٧%)، وكمبوديا (٠,٩)%[١].

وجاءت البلدان العربية ضمن عشر مناطق جغرافية في العالم سجلت فيها أعلى معدلات البطالة بين الشباب للعام ٢٠١٦، وكانت الوحيدة التي بلغ فيها معدل بطالة الشباب ٣٠% في العام الجاري، أومايعادل ثلاثة أضعاف متوسط المعدل العام لبطالة الشباب في العالم تقريباً، بحسبما نقلته صحيفة "الاقتصادية".

وبحسب بيانات أصدرتها منظمة العمل الدولية في جنيف، ستحافظ البلدان العربية على مركزها كأعلى موطن لبطالة الشباب في العالم، رغم أن هناك توقعات بأن تنخفض النسبة بمقدار أقل من نقطة مئوية (٠,٩%") في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٢٩,٧%.يذكر أن بطالة الشباب في الدول العربية كانت قد سجلت النسبة ذاتها (٣٠,٦%) في ٢٠١٥.

وتواصل التوترات الجيوسياسية في المنطقة إلقاء ثقلها على آما لزيادة فرص العمل للشباب في كثير من بلدان المنطقة لكن المنظمة قالت إن تحسناً طفيفاً ظهر في أرقام مصر وتونس خلال العام ٢٠١٦، إذ شهدت البلدان انخفاضات لكن معدلات بطالة الشباب فيهما لاتزال مرتفعة.

(١) رصيف ٢٢ (٢٠١٧)، الدول العربية تتصدر معدلات البطالة في العالم، تم استرجاعه (١٧-٩-٢٠١٧، ٨ م)، من الرابط http://raseef٢٢.com/economy/٢٠١٦/٠٨/١٢/

وتوقعت المنظمة أن يرتفع معدل البطالة في البلدان الناشئة من ١٣,٣% عام ٢٠١٥ إلى ١٣,٧% في ٢٠١٧، وهو رقم يتوافق مع ٥٣,٥ مليون من العاطلين عن العمل في ٢٠١٧ مقابل ٥٢,٩ مليون في ٢٠١٥.

ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فمن المتوقع أن يبلغ معد لبطالة الشباب العالمي ١٣,١% في ٢٠١٦،وسيظل على هذا المستوى حتى عام ٢٠١٧ (صعوداً من ١٢,٩% في ٢٠١٥)،ونتيجة لذلك، فإن عدد الشباب العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي سيرتفع بمقدار نصف مليون عاطل هذا العام ليصل إلى ٧١ مليونا، وهي أول زيادة من هذاالقبيل في ثلاث سنوات إذكان عدد العاطلين عن العمل في حدود ٧٠,٥ مليون في ٢٠١٥[١].

٢/٤ التهديدات الخارجية (إقليمية أو دولية):

يصعب دراسة الأمن القومي العربي بمعزل عن التأثيرات والانعكاسات العالمية، حيث عمدت الدول الكبرى للتغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية، أو بين الدول العربية ودول الجوار من ناحية أخري، أو في ظهور واشنطن وحلفائها بصورة الضامن الرئيسي لأمن دول المنطقة، والمهندس لميزان القوي الإقليمي لها، وأفضي ذلك إلي بروز

(١) الأسواق العربية (٢٠١٧)، البلدان العربية أعلى موطن لبطالة الشباب في العالم، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٥م) من الرابط
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/٢٠١٦/٠٨/٢٥/٧١-

مصادر تهديد جديدة للأمن القومي العربي، أو تعاظم مصادر تهديد كانت قائمة [١].

١/٢/٤ القيود إلي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها:

دور الولايات المتحدة في المنطقة العربية في زيادة حجم القيود التي سبق وكانت تفرضها على الأمن العربي، مما زاد في تصاعد الاختراق الخارجي للمنطقة العربية على الصعيد الأمني، وظهر ذلك جلياً في أزمة (حرب) الخليج الثانية وتداعياتها، وما ألحقته من تدمير للعراق مما شكل استنزافاً لمقدرات الأمة وقواها الحيوية، وأعقبه سعي واشنطن من إرساء أمن فرعي خليجي، وترسيخ الوجود العسكري والانتشار والتحرك قريباً من مداخل ومخارج البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، تحقيقاً لأهداف إستراتيجية وعسكرية وطمأنة للحلفاء، وإثبات لقدرتها ومصداقيتها في القدرة على مواجهة أي أحداث تؤدي إلي عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

وفي المجال السياسي سعت الولايات المتحدة والغرب إلي إعادة تشكيل الصيغ الأمنية والإقليمية لصالحها عبر الضغط علي دول الخليج العربي علي حملها علي التخلي تدريجياً من التزاماتها السياسية والمالية حيال النظم العربية التي تعارض أو لا تتجاوب مع التوجهات الأمريكية في المنطقة كسوريا وما تشهده من تطورات داخلية، ومما يعكسه موقف

---

(١) خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد، صايل فلاح السرحان (٢٠١٣) ، إثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠: ٢٠١٠، المرجع السابق، ص ٣٨٥.

الجامعة العربية ودول عربية بعينها تجاه الأزمة، وما حصل من احتلال للعراق سابقاً، وتقسيم للسودان والتدخل عسكرياً في ليبيا بحيث يكون الحل العربي للأزمات العربية صعباً وهذا ما خرج به (نبيل العربي) أمين عام الجامعة العربية عندما أشار صراحةً إلى إن الجامعة عاجزة عن إيجاد حلول للأزمات العربية في إطار البيت العربي [1].

في ضوء متغيرات السياسة الأمريكية فقد هدفت من خلال تحركها تجاه المنطقة العربية إلى إعادة هيكلتها عبر التعاون مع إسرائيل وحلفائها، وذلك بتكوين قوة إستراتيجية في الشمال (تركيا) لتطويقها، والجهد الموصول في الجنوب للسيطرة على مضائق تيران وهرمز مفتاحي البحر الأحمر والخليج العربي ثم تهديد سوريا والسودان ومحاولة تحييد مصر عن دائرة التحرك العربي، وإشغالها داخلياً وتركيز جهودها الدبلوماسية في منطقة القرن الإفريقي نتيجة تهديد منابع نهر النيل وروافده.

وخلاصة القول: إن التوجهات الأمريكية الجديدة أثّرت في المسار السياسي للعلاقات العربية والتفاعلات بينها بحيث أصبحت محل تناقض كبير، فقد أصبحت القوى الدولية هي التي تحدد أساليب ونظم الاتصال بين الدول العربية عبر إيجاد حالة تناقض بين أمن الدولة وأمن النظام العربي، حيث يرى بعض صُنّاع القرار العربي أن أمن الدولة القطرية هو الأساس فيما يرى آخرون ضرورة تحقيق أمن إقليمي عربي، لكن القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إفراغ كلتا

(1) محمد خراط، إستراتيجية الحرب الإستباقية: الجذور والأهداف، مجلة شؤون عربية، العدد، (١٢٣) الجامعة العربية، الأمانة، العامة، القاهرة.

الدائرتين من مضمونها (بعدهما القومي) وكسرت الرابط بينهما بسبب تعرض هذه المفاهيم للتفكك وضعف السيطرة على آلية التفاعل العربي الداخلي والخارجي [١].

٢/٢/٤ زرع الكيان الصهيوني:

يمثل هذا الكيان الجرثومة التي تنخر في الجسد العربي وتهدد وجوده، حيث أشار أحمد سالم البرصان ما يلي " كتب البارون اليهودي في عام ١٨٤٠ في خطاب رئيس الوزراء البريطاني " بالمرستون" يبين له خطر نقطة الارتكاز الجغرافي بمصر ويربطها بالبعد القومي ويبين أهمية وجود دولة يهودية من أجل احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي العربي علي أوربا والغرب فيقول: إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليس كافيين، لأن هناك قوة جذب بين العرب وهم يدركون أن عودة مجدهم مرهون بإمكانيات اتصالهم واتحادهم. وهكذا لو نظرنا إلي خريطة هذه البقعة من الأرض، ستجد أن فلسطين هي الجسر بين مصر والعرب في أسيا، وكانت فلسطين دائما بوابة الشرق، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه [٢].

وقد ذكر " دافيد بن جوريون" مؤسس دولة إسرائيل في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ١٩٤٨/٥/٢٩ " أن مصر هي الدولة الوحيدة من بين البلاد العربية التي تشكل دولة حقيقة، إنها دولة كبيرة، وإذ تمكنا من

---

(١)أحمد ثابت، النزعة الإمبراطور الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، ص ٥٨-٥٩.

(٢) احمد سليم البرصان (٢٠٠٧)،جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد (١٥) ، بيروت، ص ١٢٢.

عقد السلام معها فان ذلك يعد فوزاً عظيماً لنا وهو إذ يقول ذلك يدرك تماماً أهمية مصر في أي صراع بين إسرائيل وبين أي دولة عربية، لذا فإن تحييدها يعتبر مكسباً كبيراً، وأكبر مثال علي ذلك غزو الجيش الإسرائيلي في صيف ١٩٨٢ للبنان، واحتلاله مدينة بيروت، لطرد الفدائيين الفلسطينيين من هناك وما كان ذلك ليحدث لو لم تكن هناك اتفاقية سلام بين مصر وبين إسرائيل [١].

أي العمل على استمرار عزل نقطة الارتكاز الجغرافي العربي عن القلب العربي الأسيوي وبالفعل فقد صار المخطط واقعاً وتم إنشاء وزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وأصبح حاجز الاتصال الطبيعي بين البلاد العربية بل أطماعه لا تقف عن هذا الحد لان إسرائيل أهدافها توسعية ومنذ قيامها ١٩٤٨ وهي تنهج إستراتيجية المحاصرة وتطويق السياسية العربية. كما تهدف إلي إعاقة مشروع الوحدة العربية وتدعيم الحركات الانفصالية ولا ننسي الدور الذي لعبته في انفصال جنوب السودان عن شماله[٢].

وبرغم مرور زمن طويل على ما يمكن تسميته الأساطير الإسرائيلية وحلم إسرائيل الكبرى " وادعاءات اليهود بأحقية امتلاك جزء كبير من مصر والشام وأجزاء من الأناضول، فقد اظهر المعهد الديمقراطي التابع للكنيست الإسرائيلي في استطلاع للرأي، أن ٨٩% من الإسرائيليون يؤيدون إعادة احتلال سيناء، وذلك بالتزامن مع الذكري ال

(١) فهمي خميس شراب (٢٠١٦)،أثر الصراع العربي الإسرائيلي علي الأمن القومي المصري، المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٢) هادي العلوي (٢٠١٤)،التحدي العلمي والتقني وتأثيراته علي الأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص٢٣٨.

٣٠ لتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي عادت بموجبها سيناء إلي مصر بعد سنوات من الاحتلال الذي استمر من ١٩٦٧ حتى استعادة أخر شبر من أراضيها (طابا) عام ١٩٨٩ [١]. وهو ما يعني أن النوايا منعقدة، ولكن يبقي التوقيت فقط.

والدراسة المتأنية للأبعاد الإستراتيجية الإسرائيلية ضد الوطن العربي ولنظرية الأمن الإسرائيلي وللقدرات العسكرية والنووية الإسرائيلية تؤكد أن إسرائيل وجدت داخل الوطن العربي من أجل تهديد أمنه وأن استمرارها لا يدوم إلا إذا استمر الأمن العربي معرضاً للخطر[٢].

والمخططات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود إسرائيل الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير، ويمكن الإضافة إلي التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سوريا ولبنان والأردن ومصر، ويمكن هنا الإشارة إلي أطماعها العربية واستيلائها على منابع المياه كإستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلي تمكين علاقتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك فيما بينهما على الصعيد العسكري والأمني والاقتصادي والسياحي، وتدعيم إسرائيل المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع " الشرق أوسطية" المعروف الأمر الذي يتهدد كلا من سوريا والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية، كما أنها

---

(١) محمد نصر (٢٠١٧)، هل تصمد سيناء أمام الأطماع الصهيونية، تم استرجاعه في (٢٠١٧/٦/١٤) الساعة ٣ ، من https://ar.islamway.net/article/٨٩٧٥/%D٩%٨٧%D٩%٨٤ -

(٢) محمد حسنين هيكل (٢٠١٢)، ومبارك وزمانه من المنصة إلي الميدان، ط١، القاهرة، دار الشروق، ص ١٧١.

تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تمكين علاقتها مع أثيوبيا وتنفيذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة، كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناة مغطاة أو على نهر وناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلي إيلات مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلي الحكومة الأثيوبية، كما قامت إسرائيل بتمكين علاقتها العسكرية والأمنية مع ارتيريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يعد ذا أهمية إستراتيجية خطيرة، بالإضافة إلي تدخلاتها في انشقاق السودان واستقلاله ودعمه ضد السودان ومصر في نفس الوقت [١].فلقد سمحت أثيوبيا عام ١٩٦٠ بعبور خبراء إسرائيليين لمتمردي جنوب السودان الذين يقاتلون ضد حكومة الخرطوم وإقامة اتصالات معهم [٢].

٣/٢/٤ تراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي لصالح إسرائيل:

إن المتغيرات العالمية التي أعقبت الحرب الباردة وخاصة في مراحلها الأولى زادت الضغوط على الجانب العربي وخاصة في مجال التسليح، وأهم المظاهر التي يمكن استقراؤها اتفاقية وضمانها التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل،وضمانها لأمنها وتفوقها العسكري، وكذلك فيما يتعلق بضبط التسلح، وتحديد معاييره، والأطراف المستفيدة منه، سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو النووية التي فشلت

(١) رجائي سلامة الجرابعة (٢٠١٢)،الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢)Marcel Kitissou, (٢٠٠٤), Hydro politics and Geopolitics : Transforming Conflict and Reshaping Cooperation in Africa , George Mason University, U S A, p.١٣

المساعي العربية التي قادتها مصر لضم إسرائيل إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، أو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة للوجود العسكري الأمريكي الغربي في المنطقة العربية، والتمركز المسبق للمعدات والمنشآت الخاصة بالاستطلاع والإنذار المبكر والقيادة والسيطرة والحرب الإلكترونية، علاوة على الحصار الاقتصادي، وتشجيع الأقليات العرقية والطائفية والأثينية على نحو ما حدث في العراق والسودان والصومال وما يحدث في سوريا[١].

وعلى مستوي البيئة الراهنة للنظام الدولي، تتجلي ضغوط هذه البيئة على الأمن القومي العربي في دعم الغرب المطلق لإسرائيل. وفي انكشاف الوطن العربي أمام الأقمار الاصطناعية للقوي الدولية، بل وأمام كل الرادارات، ومنظومات الاستطلاع البرية والبحرية الخاصة بها. كذلك تمثل التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للقوي الكبرى عامل ضغط كبير على الأمن القومي العربي. ويضاف إلي هذه الأخطار، طبيعة السياسات الدولية المتنافسة الدافعة باتجاه خلق حالة من الاستقطاب بين الدول العربية نفسها، الأمر الذي يعكس نفسه سلباً على فرص التوافق والإجماع العربي [٢].

(١) خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد، صايل فلاح السرحان (٢٠١٣) ، أثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠: ٢٠١٠، المرجع السابق، ص ٣٨٦.

(٢) عبد الجليل مرهون (٢٠١٠) الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات والخيارات، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد (١٣٦) ، ص ١١٤.

٤/٢/٤تراجع دورمصر العربي في أعقاب معاهدة كامب ديفيد:

أفرز ذلك خللا استراتيجياً لصالح إسرائيل،حيث يرىالمحللون أن مصر انتقلت من موقع القيادة في الأمن العربي إلى موقع آخرخارج العمل العربي المشترك [١].

٤/٢/٥ تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي:

لعل من أهم إفرازات المتغيرات الدولية على الوطن العربي هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حسابه، وهذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها على حساب الأطراف العربية بالعدوان عليها أو استباحة أمنها، عبر وسائل عديدة كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية لها، أو زعزعة استقرارها وإثارة الفتن والنعرات والانقسامات القومية المذهبية والطائفية، ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الأقطارالعربية بحيث تصبح هي المحدد الرئيسي للعلاقات الإقليمية بما فيها التفاعلات العربية-العربية. الأمر الذي يعني أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي

(١) مايسة مدني محمد مدني (٢٠١١) ، علاقة إسرائيل وأثرها على الأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص ٦٤.

يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض أرائها ومنظورها وتصوراتها [١].

إن تأسيس مفهوم الشرق الأوسط الجديد، والمتوسطية، يعد امتداداً منطقياً لتوجهات وملامح البيئة الدولية وانعكاساتها وآثارها وتداعياتها على المنطقة العربية، وأدى إلى تزايد واضح في دور القوى الإقليمية غير العربية الساعية لتعظيم مصالحها ومحاولتها القيام بدور أكبر على الساحة الدولية، والإقليمية، وذلك في إطار استجابتها لهذه التفاعلات والتبديلات والتعامل معها، ونكتفي أن نشير هنا إلى كل من إيران، تركيا، أثيوبيا، أريتيريا، ومناقشة دور كل منها بإيجاز كمصدر تهديد للأمن القومي العربي [٢].

أثناء أزمة الخليج الثانية، بدأت بعض التحركات المشبوهة من قبل ثلاث دول ترتبط بحدود جغرافية مع البلاد العربية. هذه الدول هي إيران وتركيا وأثيوبيا، وبرغم أن إيران وتركيا ترتبطان مع العالم العربي بروابط تاريخية ودينية عميقة إلا أن هاتين الدولتين وبالتحديد إيران تقوم بين فترة وأخري بتهديد الأمن القومي العربي سواء في الخليج العربي في لبنان ثم مصر وتونس والجزائر واليمن. ولعل أهم المخاطر التي سببتها إيران للأمن القومي حربها مع العراق التي بدأت عام ١٩٧٩.واستمرت ثماني سنوات، كما أن إيران لا تخفي أطماعها التوسعية

(١) خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد، صايل فلاح السرحان (٢٠١٣) ، أثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠: ٢٠١٠، المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(٢) خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد، صايل فلاح السرحان (٢٠١٣) ، أثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠: ٢٠١٠، المرجع نفسه، ص ٣٨٧.

في الخليج العربي حيث مازالت تطالب بحقوقها في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسي.

أما تركيا فإن لها قضايا معلقة مع سوريا (لواء الإسكندرونة) ومع العراق (المسالة الكردية)، وبالذات فيما يتعلق بمنابع نهر دجلة والفرات.

وبالنسبة للدولة الجديدة أريتريا فإنه لا يمكن لأي مراقب عربي أن يتجاهل القلق الذي ينتاب الأمة العربية تجاه التهديدات المتزايدة التي تتصاعد من القرن الإفريقي والتي تتجه إلي الحدود الجنوبية الشرقية للعالم العربي

أما أثيوبيا من دول الجوار الجغرافي المتاخمة للوطن العربي فتحتفظ بعلاقات إستراتيجية قوية مع إسرائيل سواء فيما يتعلق بالتعاون العسكري بينهما أو بالتنسيق بخصوص تهجير يهود الفلاشا من أثيوبيا إلي إسرائيل، أو مساعدة إسرائيل لها في إقامة مشروعات على منابع نهر النيل، لذلك تظل أثيوبيا عكس إيران وتركيا بعيده نسبياً عن إمكانية التعاون الوثيق بينها وبين الأقطار العربية[1]. مع أن هناك نية لبدء التخزين الفعلي للمياه مع بداية موسم الفيضان مطلع الشهر يوليو في بحيرة سد النهضة التي تتسع هندسيا لاحتواء ٧٥ مليار متر مكعب من المياه، بينما تظهر صور الأقمار الاصطناعية أن سعة الخزان تبلغ ٩٦ مليار متر مكعب بسبب التجاويف الجبلية للمنطقة المقام عليها الخزان.بدء التخزين الفعلي للمياه في خزان سد النهضة الذي من شانه التأثير ببالغ الضرر علي الأمن المائي المصري، ومن ثم الأمن القومي في الموعد الذي حددته أثيوبيا منذ

(1) أمين الساعاتي (١٩٩٣) ، الأمن القومي العربي صيغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرون، المرجع السابق، ص ٥١-٥٥.

فترة ، لا يعني سوي أن القاهرة فشلت فشلاً زريعاً في منع الخطر من المنبع أو حتى تأجيله لحين إشعار أخر، رغم كثرة الاجتماعات واللقاءات والمشاورات والمحادثات والدراسات الوهمية التي استهلكت بها أديس أبابا الوقت لحين فرض أمر واقع تجد القاهرة نفسها أمامه قليلة الحيلة، منزوعة الأدوات بل إننا عجزنا عن ردع الجانب الأثيوبي عن الاستمرار في البناء، قدمنا له هدية مجانية منحت السد اعترافاً دولياً باتفاق المبادئ الذي وقعة السيسي مع رئيس الوزراء الأثيوبي هيلا ماريام ديسالين في مارس ٢٠١٥ بالعاصمة السودانية الخرطوم. بعد أن كانت مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة تعزف عن المشاركة في بناء السد باعتباره كان محل نزاع دولي [١].

٦/٢/٤ العولمة وتهديد الأمن الثقافي العربي:

كتب في موضوع العولمة الكثير ومازال الجدل يسيطر حول هذا الموضوع، لذا لن ندخل في تفاصيل الموضوع، لكننا سننظر من خلال الزاوية التي لها علاقة ببحثنا.

العولمة ليست تياراً فكرياً أو اقتصادياً معيناً، بل تدخل في طبيعة التطور البشري وتطور علاقاته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهي ليست ظاهرة جديدة، بل ربما تعود إلي أول محاولة قامت بها دولة معينة لاختراق حدود البلد الأخر من خلال البعثات التبشيرية أو إقامة أي نوع من أنواع التبادل التجاري أو الاقتصادي بشكل عام. ومنذ اكتشاف ما

(١) عماد حمدي (٢٠١٧) ، سد النهضة. تميمة الخيبة، جريدة المقال العدد (٨٥٥)، (الثلاثاء ٢٠ يونيو)، ص ٢.

يسمي بالعالم الجديد وصناعة البواخر والطائرات وكل وسائل الاتصالات إلي هنا والعولمة يمكن أن تكون إيجابية أو على الأقل ظاهرة عادية.

وخلال المنتدى الذي نظمته التجارة العالمية في عام ١٩٨٨ في جنيف، قدم كل من بيل كلينتون وفيديل كاسترو تحليليهما لهذه الظاهرة. يقول كلينتون " العولمة واقع، وليست خياراً سياسياً. إننا نواجه مأزقا ذا حدين: فأما أن نلزم أنفسنا بتشكيل قوي التغيير القوية لمصلحة شعوبنا، وأما أن نتحصن خلف أسوار الحماية" ولم يبتعد كاسترو عن كلينتون في الخطوط العامة لكنة شكك في وجهه العولمة بقولة: " إن الهتاف بسقوط العولمة هو كالهتاف بسقوط قانون الجاذبية. ولهذا من المناسب أن نستعد لها، وان نتساءل عن نموذج العولمة هو كالهتاف بسقوط قانون الجاذبية. ولهذا من المناسب أن نستعد لها، وان نتساءل عن نموذج العولمة الذي يفرض نفسه. هل هي عولمة نيو ليبرالية؟ إن المرجح جيدا أن تكون كذلك على أيه حال يبقي المصطلح ملتبساً إلا في رؤؤس القادرين على التلاعب به [١].

٧/٢/٤ الغزو الثقافي والإعلامي وتهديد الأمن القومي:

الطبيعة الهشة التي تكونت الدول العربية من خلالها لان الدول الاستعمارية هي التي رسمت حدودها وحددت طبيعة استقلال العديد منها، مما يتركها قابلة للاستتباع وضعيفة الممانعة.

استمرار الوصاية على العديد من الدول العربية.

(١) ناهد طلاس العجة (٢٠٠٨) ، تحدي العولمة، ترجمة عرب صاصيلا، دار طلاس، سوريا ، الطبعة (١).

التجزئة وعدم قدرة الدول العربية على الاتفاق على الحدود الدنيا للتكامل فيما بينها بسبب التبعية والوصايا المشار إليهما أعلاه.

اختلاف الرؤية إزاء الأخطار الخارجية وعدم الاتفاق على تحديد العدو الحقيقي لها، كما نري اليوم فيما يتعلق بإصرار عدد كبير من الأنظمة العربية على اعتبار إيران هي مصدر الخطر وليس إسرائيل [1].

٨/٢/٤ تنظيم الدولة الإسلامية "داعش":

لم يكن تمدد «داعش» ممكناً لولا وجود بيئات حاضنة لها، فمن غير المألوف أن تسقط مساحات سكانية واسعة وبسرعة قياسيةوبلا قتال يذكر لولا أن هذه البيئات قابلة لدخوله هذه الجماعة التكفيرية، بدأت هذه البيئةتظهربشكل جلي مع انطلاق «الربيع العربي». منذ عام ٢٠١٣،هي من «داعش» بشكل فاعل على واجهة الأحداث في المنطقة، لا بل تحول إلى المادة الإعلامية الأولى التي نتجت بعد «الربيع العربي» وإن كانت ولادته بدأت شيئاً فشيئاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق، لكن المتغيرات التي حصلت جعلت من هذا التنظيم التهديد الجدي إلى جانب الصهاينة على أمن الدول العربية.

لقد شكلت الحرب على سوريا الدولة الممانعة والمقاومة للصهاينة والمدافعة عن الأمن العربي ودعم دول عربية معروفة للجماعات الإرهابية أحد أبرز المسببات لتنمية قوة هذا التنظيم كما «جبهةالنصرة-فرع

(١) قاسم المقداد (٢٠١٠)، الأمن القومي العربي رؤية في التحديات وسبل المواجهة، المرجع السابق، ص ٣٤

القاعدة في بلاد الشام»، هذان الفصيلان لم يوفرا فرصة أميركية ولاتركية ولاعربية للحصول على الدعم إلا واقتنصاها [١].

وتزداد خطورة هذه التحديات عندمايتم توجيه التهديد إلى استقرار الدولة والمجتمع في آن واحد؛ فنجد بروز الجماعات المسلحة (كداعش)، وانتشار الإرهاب الذي راح يلقي بتفجيراته هنا وهناك، بين جموع العسكريين والشرطيين وكذلك بين جموع المدنيين. لقد شهدت الدول العربيةخلال عام ٢٠١٢ نحو ٣٦% من إجمالي الهجمات الإرهابية التي شهدها العالم (١٦٥٠ حادثة إرهابية)، ترتب على تلك الهجمات نحو ٤٠% من ضحايا الإرهاب على مستوى العالم (حيث أزهقت تلك الحوادث أرواح ٢٩٦٣ مواطنًا عربيًا خلال عام ٢٠١١) ونحو ٤٥% من المصابين على مستوى العالم أو ٦٣٣٣ مصاباً. وتزايد هذا العدد في عام ٢٠١٣ ليكون ٣٨٣٧ حادثة إرهابية (٣٩،١% من إجمالي عدد الحوادث الإرهابية التي شهدها العالم)،أزهقت تلك الحوادث ٨٧٢٨ روحًا (٤٨،٦% من إجمالي عدد ضحايا العمليات الإرهابية في العالم) كما ترتب على تلك الحوادث الإرهابية ١٩،٥٢٥ مصابا [٢].

ويشيرمؤشر الإرهاب العالمي خلال عامين ٢٠١٤، ٢٠١٥ إلى استمرار تصدرالدول العربية في حوادث الإرهاب على مستوى العالم؛ فمازالت العراق تحتل المرتبة الأولى في العالم بنسبة ٩,٩٦ على المؤشر، كذلك تحافظ سوريا على ترتيبها على المستوى العالمي والعربي، بارتفاع في

(١) علي إبراهيم مطر (٢٠١٧)، تحديات الأمن العربي: «داعش» نموذجاً، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٥م) من الرابط http://www.al-akhbar.com/node/٢٣٩٩٤٤

(٢) مجلس العلوم الاجتماعية والسكان. (٢٠١٧). "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة التطرف في مصر"، أكاديمية البحث العلمي، تقرير غير منشور، ص ٤٠.

قيمة المؤشر من ٨,١٠٨ عام ٢٠١٤، إلى ٨,٥٨٧ عام ٢٠١٥، وتتقدم اليمن درجة في الترتيب العالمي بارتفاع في قيمة المؤشرمن ٧,٦٤٢ عام ٢٠١٤ إلى ٨,٠٧٦ عام ٢٠١٥[١].

لقد أصبح الوضع الجهادي أكثر تعقيداً مع بروز الدولة الإسلامية في العراق والشام وطموح قيادته في مد مشروعها بحيث يتجاوز حدود المشرق العربي إلي المغرب العربي مستغلاً وجود حواضن يمكن توظيفها في التحرك نحو الساحة المغربية لتوافر إمكانية التفاعل أيديولوجياً وعملياً ولوجستياً وتنظيمياً أي الأرضية الأيدلوجية في بلدان المغرب العربي حيث تتواجد جماعات متطرفة قريبة من أيديولوجية داعش كما تعتبر دول المغرب العربي من أهم الدول المصدرة للمقاتلين منذ الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وبعد احتلال أمريكا للعراق، وهو الوضع الذي استغله داعش، في استقطاب جهاديين من دول المغرب العربي للقتال في سوريا والعراق في صفوفه منذ عام ٢٠١١ وتقدر الأمم المتحدة أعدادهم بحوالي ٣٠٠ مقاتل تونسي و١٢٠٠ مغربي و١٧٠ جزائري، فقد أقام الإرهابيون والكيانات الإرهابية شبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خلالها الإرهابيون والكيانات الإرهابية شبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خلالها المقاتلون والإرهابيون والموارد اللازمة لدعمهم جيئة وذهابا [٢].

(١) The Institute for Economics and Peace, (٢٠١٥), Global Terrorism Index, New York, USA, p٤.

(٢) عبد العالي عبد العالي حور (٢٠١٦) ، التحريات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء و إنعكاستها علي الأمن القومي العربي، شؤون عربية ، مصر ، العدد (١٦٧) ، ص ١٩٩.

هذا الوضع ساهم في تشكيل نوع من الحزام الجهادي في المنطقة بشكل يمكن أن يهدد كل الأنظمة السياسية إذا ما استمر تمدد تنظيم داعش داخل المنطقة بهذه الصورة الحالية، لاسيما انه سيشجع التنظيمات الجهادية الموالية له، على تكثيف هجماتها ضد الدول التي تقيم فيها، من أجل إسقاط الأنظمة ما سوف يدعم من احتمالات اندلاع موجه جديدة من العنف، خاصة أن غالبية تلك التنظيمات سوف تسعي إلي الالتزام بتوجهاته العنيفة باعتبارها التنظيم الأكثر قدرة على تنفيذ أهدافه، لاسيما بعد إعلانه قيام الخلافة الإسلامية [١].

٣/٤ تعقيب:

يمكن الإشارة إلي أن المتغيرات العالمية الجديدة قد أوجدت أشكالاً جديدة من التهديدات الموجهة للأمن القومي للدول، ومن ذلك التداخل والتشابك بين مصادر التهديد الداخلية والخارجية، فلاتجاه نحو التداخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول استناداً إلي اعتبارات إنسانية يتشابك فيه ما هو خارجي في ما هو داخلي، والاختراق القائم لحدود الدولة الإقليمية لم يعد قاصراً علي التدخل العسكري المباشر بل إنه اختراق اقتصادي وتكنولوجي يتجاوز الحدود الإقليمية المعروفة، ولا يمكن أن يتحقق إلا مع توافر عوامل داخلية مساعدة ومتفاعلة معه، بل إن المفهوم التقليدي لسيادة الدول القومية، صار اليوم موضع تساؤل، وخاصة

(١) عبد العالي عبد العالي حور (٢٠١٦) ، التحريات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء و انعكاستها علي الأمن القومي العربي، المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

وأن هناك قرارات مصيرية بالنسبة للشعوب يتم اتخاذها خارج نطاق مؤسسة الدولة القومية بوصفها المؤسسة السياسية الأم [١]

(١) محمد حمد القطاطشة (٢٠١٠) ، إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي: العالم العربي دراسة حالة، حوليات آداب عين شمس، مصر، المجلد (٣٨) ، ص ٢٥٩.

المبحث الخامس:

نحو أمن قومي عربي "سبل المواجهة":

١/٥ مناقشة للوضع الراهن:

وفي نظرة للوطن العربي نخلص إليأن الحديث المستخدم في قضايا الأمن القومي العربي هو حديث ترفي إذا ما نظرنا إلي القضية الفلسطينية التي يتم تصفيتها، ثم إلي العراق الذي دمر واحتل وقبل ذلك لبنان والصومال، فالنظام العربي يتعرض للإذابة ضمن مفهوم الشرق الأوسط ودول القلب العربي تتعرض للتهميش مصر وسوريا والسعودية، ودول تدفع نحو القلب لإضعافها وإضعافه، هذا كله يستدعي منا القول بان آن الأوان لإصلاحات جوهرية في محاولة للمحافظة على الحد الأدنى من الأمن القومي العربي وهنا يمكن القول أن هذا الإصلاح يحتاج إلي ثلاثة محاور:

الأول: تجديد الفكر العربي علي أساس الحداثة والجدية. أي إصلاحه

الثاني: بناء مؤسسات الوطن العربي وتجديد قضية تجديد الفكر القومي كأساس للإصلاح.

الثالث: تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي العربي، وتفعيل دور الدولة[١]. وهو ما سنحاول توضيحه ومناقشته لاحقا في سبل المواجهة وتكوين أمن قومي عربي حقيقي.

---

(١) محمد حمد القطاطشة (٢٠١٠) ، إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي: العالم العربي دراسة حالة، المرجع السابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

حيث جسدت وقائع القمة (مؤتمر القمة العربية ال ٢٦) تبدل أولويات القضايا العربية بالنسبة إلى للنظام الإقليمي العربي في مرحلته الراهنة، إذ توارت جزئي قضية فلسطين التاريخية بفعل التطورات الدرامية في أكثر من بلد عربي، ولاسيما اليمن وليبيا وسورية. ورغم حديث أكثر من زعيم عربي عن كون القضية الفلسطينية هي أحد محاور العمل العربي المشترك، وأنها في قلب الاهتمام العربي، فلم يكن هناك أي جديد يُطرح بشأن تعديل المسار المعروف بالمبادرة العربية للسلام والتمسك بنهج الدولتين كحل تاريخي، ومن ثم جاء قرار القمة داعي إلى ربط الدعوة إلى تنشيط جهود اللجنة العربية المعنية بالمبادرة بالتعبير عن القلق من التوجهات العدائية المفرطة لحكومة نتنياهو الجديدة، وإدانة حديثه المتكرر عن رفض حل الدولتين كأساس لتسوية تاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي، وإدانة عمليات الاستيطان في محيط القدس وفي الضفة الغربية .كما تضمن القرار إدانة ما تقوم به إسرائيل لما وصفه القرار بتقويض وابتزاز حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بما في ذلك القرصنة ووقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها السلطات الإسرائيلية لصالح السلطة الفلسطينية .

ومقابل انزواء نسبي للقضية الفلسطينية، احتل اليمن موقع الصدارة وإلى جانبه الدعوة المصرية بتشكيل قوة عربية مشتركة استنادا إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك لمن يرغب من الدول العربية.ونظرا إلى انطلاق "عاصفة الحزم" وإعلان بعض الدول العربية مشاركتها في هذه الحملة العسكرية مثل مصر والأردن والإمارات والسودان والمغرب وغيرها، فقد بدا الأمر ملتبس بعض الشيء للمتابعين لأعمال القمة

بالنسبة إلى العلاقة بين "عاصفة الحزم" في الحالة اليمنية واقتراح تشكيل القوة العربية المشتركة.غير أن الأمور اتضحت لاحق على نحو فرّق بين الأمرين، ففي الحالة اليمنية تشكل تحالف لمن يرغب في المشاركة العسكرية المباشرة جواً وبحراً، أو المشاركة المعلوماتية أو اللوجستية، والتشكل قبل انعقاد القمة ذاتها.بيد أن التحالف وعملياته صار أحد قضايا القمة التي قررت اتخاذ موقف بالتأييد والمباركة.ويُقدر لهذا التحالف أن ينتهي بمجرد أن يحقق أهدافه علنا الم بدفع الحوثيين وأنصارهم إلى التخلي عن مساعيهم للسيطرة على اليمن بالقوة وتجاوز شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، والعودة إلى مائدة الحوار وصولاً إلى تسوية تراعي مخرجات الحوار الوطني وتطبيعالوضع اليمني بشكل عام[1].

وإذ نجد تأكيدنا محورية القضية الفلسطينية كونها قضية كل عربي، فسيظل التأييد العربي التاريخي قائم حتى يحصل الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة والثابتة في كل مقررات الشرعيةالدولية وفقا مبادرة السلام العربية، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وبالنظر في حالة ليبيا فقد أورثت المرحلة الانتقالية منذ عام ٢٠١١ دولة ضعيفة ازدادت ضعف إثر انتشار وسيطرة قوى متطرفة معادية لمفهوم الدولة الحديثة على مناطق ليبية فضلاً عن تدخلات قوى خارجية تسعى إلى توجيه مستقبل الشعب الليبي.

(1) حسن أبو طالب (٢٠١٥) ، مؤتمر القمة العربية ال ٢٦ والأمن القومي العربي: رؤية تحليله نقدية، المستقبل العربي، لبنان، مجلد (٣٨) ، عدد (٤٣٥) ، ص ١٧٨.

كما يعاني العراق منذ عام ٢٠٠٣من عمليات إرهابية ممنهجة أثر تسلبًا في قدرته في بسط سيطرته على كامل أراضيه وضبط الاستقرارفيه، وندعم العراق في حربه ضد تنظيم داعش الإرهابي، وندين الجرائم الت ييرتكبها هذا التنظيم، ونؤكد الالتزام بمضمون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فضلا عن عنف في سورية أنتجت طرف حولها إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية بالوكالة، ممأأفضى إلى غياب دور الدولة ومؤسساتها عن ربوع البلاد، وعدم قدرتها على حماية شعبها والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها [١].

أما في السودان فيعاني من تحديات داخلية تسبق التحديات الخارجية وإن لم تمنها حيث انتهت إحدى فصوله الخارجية بفصل جنوب السودان وظهوره كدولة مستقلة، وما زال باقي فصول التحديات مفتوح وخاصة في دارفور، ويعاني الصومال بأقصى جنوب الوطن العربي علي نفس القدر من تحديات خارجية تتمثل في التحدي الأثيوبي المستمر، ومشكلات الحدود، وتحديات داخلية طاحنة أدت إلي انهيار الدولة منذ يناير ١٩٩١ ونشوب الحرب الأهلية. وفي مصر نجدها تعاني من تهديدات داخلية تمثلت في تبعات ثورة ٢٥ يناير وما نتج عنها من اضطراب في المشهد السياسي المصري، وتحديات خارجية متمثلة في وجود إسرائيل

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠١٥) ، القمة العربية، إعلان شرم الشيخ: صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، المرجع السابق، ص ١٨٤.

على حدودها الشمالية الشرقية وتهديد أمنها القومي في حوض النيل، وربما في المستقبل القريب في دولة جنوب السودان [1].

ولم تكتف الجهات الخارجية بتشجيع المجموعات الإرهابية والمتطرفين في مواجهة الحكومات المحلية، بل لجأت إلى خلق حالة تمرُدية في غاية الخطورةعلى أرض اليمن ،ما أدى إلى اغتصاب السلطة في بعض المناطق اليمنية، واستباحة دوائر الدولة على يد مجموعاتٍ حوثية متمرِدة، تدعمها ميليشيات تابعة للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح.

ومن الأحداث التي تؤكد ذلك حادث الاعتداء الذي تعرضت له سفينة الشحن الإماراتية المدنية بالقرب من مضيق باب المندب على يد ميليشيات يمنية متمرِدة مدعومة من إيران، يشكِلُ التهديد الأخطر للأمن القومي العربي برُمته، ذلكل مايحمله هذا العدوان من أخطارتطال سلامة الملاحة البحرية في أهم المضائق العربية والدولية على الإطلاق، وهذا الاعتداء إشارة واضحة على تفلّت المجموعات المُتمرِدة من كل القيود الأخلاقية والقانونية، ويستوجب التنبّه لما يُحاكُ مستقبلاً من مخططات تستهدف تقويض الأمن القومي العربي برمته. وقد ترافق هذا الاعتداء في باب المندب مع اختراقات يومية تقوم بها سفن إيرانية للمياه الإقليمية اليمنية، مايؤكد الاستخفاف الذي تتعاطى به الدول الإقليمية المجاورة مع السيادة العربية في أكثر من مكان، ويفرض بالتالي التنبّه لمواجهة

(1) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠١٧)، واقع الأمن القومي العربي، تم استرجاعه (٢٠١٧/٩/١٤ الساعة ٥م)، من الرابط https://www.politics-dz.com/threads/uaqy-almn-alqumi-alyrbi.٢٢٠١/

محاولات تغيير الموازين في أكثر من اتجاه في مناطق حساسة من المساحة العربية [١].

فنجد في سياسة إيران الداخلية والتوسعية تحمل أخطاراً وتهديدات ذات طبيعة إستراتيجية بعيدة المدى، تهدد كيان العالم العربي وتفرض سياسة الهيمنة الإقليمية، وتفتت مجتمعاتنا العربية وتنشر بذور الصراعات الطائفية، لذا يجب أن يكون للأمن العربي الجماعي تقديراته الخاصة، المنبثقة من الواقع الإقليمي، التي على أساسها يتم ترتيب أولويات الأمن القومي العربي الجماعي، كما أن ظهور الجماعات الإرهابية العابرة للحدود تمثل خطراً كبيراً على الأمن العربي، وكذلك ظهور الدولة الفاشلة أو الرخوة يمثل مظهراً شديد الخطورة على الأمن القومي العربي، وأيضاً الهجرة غير الشرعية نظراً للظروف السائدة في المنطقة العربية ودول الجوار الأفريقي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومخاطر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها وسيلة للتأثير على قطاع الشباب العربي من خلال التأثير أو إعادة تشكيل الهوية العربية للناشئة بما يأتي على حساب الموروث العربي والثقافة العربية الأصيلة والانتماء والهوية [٢].

٢/٥ نحو رؤية جديدة للأمن القومي العربي:

ولما كانت دول الربيع العربي قد ثارت ضد أنظمتها السابقة، بسبب حالة التقاطب والانقسام، فإنه يصبح لزاما على الأنظمة العربية

---

(١) ناصر زيدان (٢٠١٧)، تحديات الأمن القومي العربي، جريدة الأنباء، تم استرجاعه (١٦-٩-٢٠١٧، ٨م)، من الرابط http://anbaaonline.com/?p=٤٦٧٠٩٨

(٢) عبد العزيز عثمان صقر (٢٠١٦) ، الأمن القومي العربي في خطر. والحلول مؤجلة، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٣٩٠٣)، ص الراي ٩.

(دول الربيع العربي) في أعقاب الفراغ من ترتيب البيت الداخلي، إلي الانصراف إلي إعادة ترتيب البيت العربي وإعادة ربط العلاقات البينية بين أركانه من خلال نظرة استشراقية لمستقبل العمل العربي المشترك، قائمة علي أسس واقعية تتخذ من المصلحة المشتركة هدفا وغاية، ولعل أحد اللبنات التي تشكل حجز الزاوية هو السعي إلي بناء جسور الثقة بين القيادات العربية كضرورة حيوية لتجاوز الوضع القائم، واتخاذ الحوار البناء والهادف بديلاً عن القطيعة لتجاوز النقاط الخلافية[1]. وهو ما سيشكل منطلقا لفتح آفاق على سائر المستويات وخصوصاً الاقتصادية والأمنية والعسكرية خاصة وأن الإصلاح ما يزال أمراً ضرورياً وعاجلاً لتحقيق تطلعات أبناء الأمة العربية من خلال مشروع شامل للإصلاح يضم كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية أيضاً سواء نبع من داخل المجتمع ذاته أو استفاد من تجارب الآخرين على أن يتم مراعاة خصوصياته.

١/٢/٥ المستوي الأمني _العسكري:

يتطلب تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية لتحقيق الأمن كمصلحة مشتركة، يتطلب تبادل وتنسيق الخطط ضماناً للأمن الجماعي، وهو ما يقتضي وجود عامل محفز لهذه الدول في اتجاه هذه المصلحة، إذ في غياب الدافع، يصبح من العبث الحديث عن الأمن القومي، فكيف نتحدث عن الأمن الجماعي مع غياب المصلحة المشتركة؟ وكيف نخطط للدفاع المشترك مع عدم الاتفاق على الخطر المشترك؟ وكيف ننادي بالحماية

(١) محمد الجبيري (٢٠١٤) ، الثورة المصرية والأمن القومي العربي: تدعيم أم تهديد؟، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية_ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب، المجلد (١)، ص ٢٨١.

المتبادلة مع وجود الشك المتبادل؟ وكيف نتحدث عن المستقبل الواحد ونحن نعيش الواقع المفكك؟[1].

وعلية فإن السياسية العسكرية تعتبر أحد مكونات السياسية العامة للدولة ويجب أن تبني السياسة العسكرية علي:

- مواقف القوي الكبرى والإقليمية.
- التحديات الموجهة للأمن القومي العربي.
- القوي الشاملة للدولة وخاصة القوي العسكرية الحالية وفي المستقبل المنظور.
- أسلوب مواجهة التحديات.

ويمكننا أن نحدد الهدف السياسي العسكري كالآتي: " ردع ومواجهة أي عدوان أو تهديد لإحدى الدول العربية وتأمين حدودها وقواها الشاملة، وذلك بهدف المحافظة على استقلال الدول العربية وإبعادها عن دائرة الاستقطاب والصراع الدولي".

ولتحقيق الهدف السياسي العسكري يجب

- العمل على تطوير القوات المسلحة العربية لتكون قادرة على ردع أي تهديد أو عدوان خارجي
- توفير القدرة وخفة الحركة للتحرك السريع في نطاق العمل العربي.
- تشكيل قوة دعم عربية عاجلة.

(1) محمد الجبيري (٢٠١٤) ، الثورة المصرية والأمن القومي العربي: تدعيم أم تهديد؟، المرجع نفسه ص ٢٨١.

- وضع خطة عربية للقيام بصناعة سلاح عربية [١].

وإذا كانت تجد أوربا في استقرار دولة قوقازية مثل أرمينيا جزء من استقرارها، وتلتزم بتمويل برامج دعم أمنى واجتماعي لها، فلماذا تجد الدول العربية نفسه في العراق، وخصوصا أنها تشاركه الجغرافيا والتاريخ، والانتماء القومي والديني؟

قد لا يكون العراق بحاجة إلي المال، لكنه بحاجة إلي جهد عربي، يرتدي طابعاً مؤسساً ومنسقاً، على غرار ما فعله الاتحاد الأوربي مع دول شرق القارة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما نفذه لاحقا من برامج في البلقان، وما يقوم به حالياً في إطار الشراكة الإقليمية.

والخلاصة إن العراق يمثل اليوم نموذجاً للتحديات الماثلة في فضاء الأمن القومي، وأن الدبلوماسية العربية يمكنها فعل الكثير على صعيد معالجة هذا التحدي، متى امتلكت الإرادة والعزم اللازمين [٢].

٢/٢/٥ الناحية الاقتصادية:

أما من الناحية الاقتصادية فسبيل نهضة هذه الدول هو اعتماد الاستثمارات المهمة، وخصوصاً استثمار رؤوس الأموال العربية والخليجية منها بالتحديد داخل الحيز الجغرافي العربي، مما سيمكن من تجاوز المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها عده دول عربية، وهو ما يقتضي فتح باب التفاوض مع الأطراف الخليجية بالأساس (لإقناعها) باستثمار عائدات النفط الخليجي في الدول العربية تشغيل وتأهيل اليد العاملة العربية

(١) ممدوح حامد عطية (٢٠١٤) ، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ط (٢) ، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) عبد الجليل مرهون (٢٠١٠) الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات والخيارات، المرجع السابق، ص١٢٠.

بشكل يضمن تحقيق يضمن تكامل بين مثلث الثروات الموارد والأرصدة المالية الضخمةوالرأسمال البشري الواجب تأهيله والموارد الطبيعية (بما فيها النفطية) التي تزخر بها عدة دول عربية واستثمارها يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي.

إن هذه الإجراءات تحتاج إلي قيادات سياسية جريئة، تنظر بثقة والأهم من ذلك بواقعية إلي مستقبل الأمة العربية وتتخذ من أجل ذلك قرارات سياسية مهمة من شأنها إعادة الحياة إلي العلاقات البينية العربية وتحقيق التكامل والتضامن العربي، مما يضمن إعادة الاستقرار إلي البيت العربي والدفيء إلي العلاقات العربية، وبالتالي إعادة صياغة سياسة خارجية عربية، معبرة عن إرادة الأمة العربية، أخذه الأمن القومي ومتطلباته بالاعتبار، من خلال إعادة مفهومة وتحديد أسسه بمعني وضع تصور عربي شامل للأمن القومي وتحديد المصالح المشتركة وفق مقاربة واقعية بعيد عن منطق الحلف والحلف المضاد المعمول به في الماضي [1].

فنؤكد في هذا الإطار أن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، هو جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العربي، بما في ذلك استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحقيق الأمن الغذائي ومبادرة السودان في هذا الشأن، وكذلك التنمية المستدامة، والاستغلال الأمثل

(1) أمين هويدي (١٩٩١) ، أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس، القاهرة، دار الشروق، ط (١) ، ص ١٧-١٩.

للموارد، وتضييق الفجوة الغذائية العربية، والإدارة المستقبلية للموارد المائية تحقيق للأمن المائي العربي[١].

٣/٢/٥ القوة العربية المشتركة:

أما تشكيل القوة العربية المشتركة فما زالت رغم إقرارها من حيث المبدأ، بحاجة إلى دراسات مستفيضة لتحدد طبيعة هذه القوة وحجمها وأسلوب عملها وقواعد الاشتباك التي تلتزم بها في أي عملية تكلف بها، وساحة عملياتها وغير ذلك من أمور فنية وعملية وتمويليةووفق للقرار الخاص بهذه القوة سوف تضطلع ب " بمهام التدخل العسكري" السريع وما تُكلف به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية، وتشكل تهديدا مباشر للأمن القومي العربي، بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية بناء على طلب من الدولة المعنية" وسيكون وضع تصور متكامل لها مهمة مشتركة بين الأمانة العامة للجامعة العربية ورؤساء أركان جيوش الدول العربية التي ستقبل المشاركة الطوعية فيها [٢].

وتبدأ عملية التخطيط للنظام الأمني بوضع الأهداف التي تسعي الإستراتيجية لتحقيقها، ثم إقرار الخطوط العامة التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف وهي تتم على ضوء الغايات القومية، وما تم التعرف عليه من

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠١٥) ، القمة العربية، إعلان شرم الشيخ: صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٢) حسن أبو طالب (٢٠١٥) ، مؤتمر القمة العربية ال ٢٦ والأمن القومي العربي: رؤية تحليله نقدية، المرجع السابق، ص ١٧٩.

محددات في صورة إيجابيات أو تهديدات تنبع من عناصر القوي الذاتية أو الموقف الدولي الإقليمي أو العالمي [١].

لذلك فدراسة الموقف العسكري لدول الوطن العربي يعطي فكرة عن مدي تجهيز أي دولة لإدارة صراع مسلح إذا ما اقتضت الضرورة لذلك، مع عدم إغفال الوضع العسكري لدول الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وباقي الجوار الجغرافي بالشرق والشمال، وتصور موازين القوي الإقليمية والدولية بالمنطقة العربي، فغياب الحرب لا يعني عدم وجود الصراع [٢].

٤/٢/٥ البحث عن مصادرمياه جديدة للوطن العربي:

الوطن العربي فقير في المصادر المائية وهناك أقطار عربية تعاني يومياً من عدم توفر المياه، وسيأتي زمن تعاني فيه كل الأقطار العربية من نقص المياه الصالحة للشرب والصالحة للزراعة، وبدل تبذير الأموال على الرفاهية والترف، يمكن الحرص على توفير مصادر مياه جديدة، وتطوير الطاقة اللازمة لتحلية مياه البحر بأقل التكاليف الممكنة والأفضل أن يتم تطوير أساليب عربية لتوفير المياه بدلا للجوء المستمر إلى الغرب لتوجيهنا نحو كيفيةحل مشاكلنا.

---

(١) ممدوح حامد عطية (٢٠١٤) ، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(٢)Mark Zeitoun and NahoMirumachi, (٢٠٠٨),Transboundart Water interaction: reconsidering conflict and cooperation, Grantham institute on climate change and the environment, London school of Economic and political science, USA, p.٣.

٥/٢/٥ نظام التعليم:

إن الوطن العربي متخلف جدا، في نظامه التعليمي سواء على مستوى المدارس أوالجامعات، والسبب في الأساس غياب الحريات وتكميم أفواه المدرسين بطرق شتى، يعاني الوطن العربي من الأمية، ومن المطلوب التركيز على محو الأمية، ليس قراءة وكتابة فقط، وإنما برفع مستوى الوعي لدى الإنسان العربي وتنمية قدراته الفكرية والتحليلية لكي يعي العالم من حوله.

تعتمد المدارس التلقين، وقلما تحاول بعث التفكير العلمي والتحليل المنطقي، والجامعات لاتختلف، بل إنها تعاني بشدة من تواجد أجهزة الأمن في الحرم الجامعي، ومن تدخلها السافر والمشين في مواد التدريس وفيما يقال داخل غرفة الدرس.

المطلوب أن يركزالتعليم على: التفكير العلمي والتحليل المنطقي وبعث المبادرة الشخصية، وذلك بتدريس أسس ومبادئ الحرية وطرق ممارستها نحو انبثاق وتبلور الطاقات الإنسانية، وعلى الرقيب الوعي الإنساني حول مختلف التحديات التي تواجه الأمة.

٦/٢/٥تحريرالمواطن العربي والأمة العربيةمن العوز والفقر:

في هذا الوطن الكبير والثري، هناك من يتلوون جوعاً ولايجدون مايسد رمقهم، وكم من مرة هبت الدول الأجنبية لتقديم المساعدات الغذائية في عدد من الأقطار العربية، فالعرب يستوردون الآن حوالي ٧٠%

من احتياجاتهم الغذائية، وإذا كان للدول التي تصدر الغذاء إلى العرب أن تتوقف عن التصدير، فإننا سنموت جوعاً رغم امتلاء خزائننا بالذهب.

لا يوجد أمن غذائي في الوطن العربي، وعجزت الأنظمة العربيةحتى الآن عن توفير الأموال اللازمة–وهي موجودة-لدعم القطاعات الزراعية العربية وتحقيق مستوى غذائياً فضل لكل العرب في كل الأقطار العربية، نحن نرى الأراضي الزراعية الشاسعة في عدد من البلدان العربية، لكننا لانرى الصحراء تزهروتثمر،وهنا يخطر ببالي قول رئيس وزراء الدنمارك عندما هدد العربب مقاطعة المنتجات الدانماركية بسبب الرسومات الشهيرة ضد الرسول عليه الصلاة والسلام، إذطلب من شعبه ألايكترث والدعوات المقاطعة لأن العرب غير منتجين ولايستطيعون مقاطعة الدانمارك [1].

٧/٢/٥ دول الجوار الجغرافي:

إن السياسات العربية تجاه دول الجوار الجغرافي يجب أن تتجه نحو التقارب والدعم وفي هذا الصدد فإن كثيراً من فقهاء القانون الدولي العرب ينصحون بضرورة توقيع اتفاقيات صداقة وحسن جوار مع دول الجوار الجغرافي، تتضمن هذه الاتفاقيات وقف أي اختراقات للأمن القومي عبر هذه الدول، وقد تحدث في هذا الصدد الدكتور مفيد شهاب أستاذ القانون الدولي المعروف، وأكد أنه لا يوجد خيار أمام العرب مع دول الجوار الجغرافي إلا بإنشاء علاقات حميمة تقوم على الاحترام المتبادل

(١) عبد الستار قاسم (٢٠١٧)، الأمن القومي العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تم استرجاعه (١٥-٩-٦،٢٠١٧م)، من الرابط http://rawabetcenter.com/archives/٥٨٧

وعلى المصالح المشتركة. على أن تترجم هذه العلاقات في اتفاقيات صداقة وحسن جوار يوقعها العرب مع هذه الدول [١].

بالنسبة للتهديد الواقع على مصر من أثيوبيا واختلال العلاقات ضرورة التعاون والتنسيق مع أثيوبيا بشأن قضية مياه النيل، ويعني ذلك الاعتراف بعدد من الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحسبان: أ-عدم التلويح باستخدام القوة عند الحديث عن مشكلة المياه في العلاقات المصرية -الإثيوبية. ب- مياه النيل ليست شأناً مصرياً وأثيوبيا فحسب، وإنما هي قضية تشمل دول حوض النيل العشر كافة، وأي سياسة مائية سليمة للتعاون المائي ينبغي أن تشمل كل الدول المشتركة في النهر.

ج- إن إسرائيل لا تقوى وحدها على إقامة مشروعات مائية كبرى على النيل الأزرق، ولكن عادة ما تستخدم قضية التعاون الأمريكي - الإسرائيلي مع أثيوبيا في مجال المياه كورقة ضغط على كل من مصر والسودان.

د- نهر النيل يختلف عن معظم الأنهار الدولية في آسيا ولاسيما دجلة والفرات فثمة اتفاقات دولية تنظم الاستخدام المشترك لمياه النيل، وهو الأمر الذي أدى إلى ثبات العلاقات بين دول حوض النيل واستقرارها ولو في المدى القصير على الأقل [٢].

ويتطلب الوعي بأهمية السودان من منظور الأمن القومي العربي حراكاً واعياً ومدروساً من العرب، حكاماً وحكومات وشعوباً لطي

(١) أمين الساعاتي (١٩٩٣)،الأمن القومي العربي صيغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرون، المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢) نضال عبد العزيز محمد نور حقار (٢٠١٢) ، أثر الصراع في منطقة القرن الإقليمي على الأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص ٧٤.

صفحة تقصير وسم المرحلة الماضية من التاريخ الذي أنتج دولة اسمها جنوب السودان [1].

٨/٢/٥ توافر قيادة للنظام العربي:

ويحق لنا أن نتساءل: كيف يمكن وضع إستراتيجية أمن قومي، وبعض الأنظمة العربية تكاد تكون في تحالف وطيد مع الكيان الصهيوني (مصدر الخطر الأساس على الأمن القومي العربي) وارتهان للإدارة الأمريكية واعتماد بعضها الكلي، مثل مصر، على قمحها، مما يشكل اختراقاً خطيراً لأمنها الغذائي والاقتصادي بشكل عام بعد اختراق بناها المختلفة، وكيف يمكن لهذا النظام مثلاً أن يكون جزءاً من إستراتيجيتين متناقضين الإستراتيجية الصهيوأمريكية وإستراتيجية الأمن العربي من جهة أخري؟[2].

وبرغم بعض التكهنات المعولة على قدرة القوي القائدة في النظام الدولي في مقدمتها الولايات المتحدة على مجابهة الفعل العربي الموحد بعد ٣٠ يونيو الذي يجمع مصر والدول الخليجية (ما عدا قطر) فإن هناك تجليات عدة قد أفصحت عن استمرار هذا التحالف الإستراتيجي وقدرته على التعامل مع البديل أو البدائل الأحادية التي تحاول واشنطن فرضها على المنطقة العربية، ومحاولة خلخلة هذا التماسك الذي تبدي منذ عودة مصر مجددا لدورها الإقليمي والعالمي مع شقيقاتها من الدول العربية ومن هنا مثلت زيارة الرئيس السيسي وولي عهد الإمارات الشيخ محمد بن

(١) محمد حسب الرسول عبد النور (٢٠١٣) ، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، المستقبل العربي، لبنان، المجلد (٣٦) ، العدد (٤١١) ، ص ٩٣.

(٢) قاسم المقداد (٢٠١٠)، الأمن القومي العربي رؤية في التحديات وسبل المواجهة، المرجع السابق، ص ٢٤.

زايد، وملك الأردن لروسيا والتي سبقها وزير الخارجية السعودي ، تجليا لموقف عربي موحد من دولة المركزية نحو استثمار " الاستقطاب الدولي الراهن" ما بين روسيا والولايات المتحدة فاستطاعت القاهرة الإيعاز بأن ثمة توافقاً خليجياً مصرياً علي تقارب استراتيجي محتمل مع روسيا، وأن الخيار الإستراتيجي الأمريكي بات علي المحك [١].

٩/٢/٥ مواجهة الإرهاب ومنظماته:

ووفق لمناقشات القمة العربية ٢٦ والأمن القومي العربي وقضاياها المختلفة، احتلت مواجهة التنظيمات الإرهابية التي تربط نفسها بالدين الإسلامي حيزاً لا بأس به، وهو أمر طبيعي نظرا إلى ما تشهده العديد من الدول العربية من أحداث إرهابية مع منظمات تدّعي الدفاع عن الدين وتطبيق الشرع كما هو الحال في مصر والعراق واليمن وتونس.

ومرة ثانية يفرض مفهوم المواجهة الشاملة نفسه، ونقطة البداية كما أوضحها "إعلان شرم الشيخ" تمثلت بالدفاع عن الدين الإسلامي نفسه من خلال رفض ادعاءات هذه التنظيمات بأنها هي التي تمثل الدين الإسلامي الحنيف، وعلى أن لا تقتصر مواجهة هذه التنظيمات على الشق الأمني وحسب، ذلك أنه بالرغم من أهمية المواجهة الأمنية وضرورتها، ونظرا إلى فاعلية المنظمات الإرهابية في استقطاب أعداد متزايدة من الشباب والعناصر الناقمة على أوضاعها الاجتماعية والسياسية في بلدانها، تأتي أهمية المواجهة الفكرية والدينية للأطروحات والشعارات والمفاهيم

---

(١) محمود عبد الحميد صدقي (٢٠١٥) ، القمة السعودية الأمريكية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، العدد (٢٢) ، ص ٢٨.

التي تعتمد عليها هذه المنظمات في جذب عناصر جديدة من ناحية، وفي التشكيك في سلامة القناعات والسلوك الديني للمجتمع المستهدف من ناحية ثانية، على أن تتولى المؤسسات الدينية زمام المبادرة في هذه المواجهة بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني. وذلك كله على أن تحدث هذه المواجهة الفكرية في سياق أشمل يتعلق بتجديد الخطاب الديني وتنقية التراث.

مثل هذه المواجهة الشاملة أمنيًا وفكريًا ودينيًا تتطلب بدروها مدى زمني طويلًا نسبيًا، وإن كان يمكن الحكم بسهولة أكبر من حيث المدى الزمني على الأداء الأمني وفق مؤشرات معروفة عالميا، فإن نتائج المواجهة الفكرية والدينية ستظل مرهونة بالمتابعة والاستمرار لفترة زمنية أطول [1].

وجدد أحمد الجروان رئيس البرلمان العربي تأييد البرلمان العربي التام لما جاء في قرار مجلس الجامعة العربية في دورته العادية الـ ١٤٢ بخصوص صيانة الأمن القومي ومكافحة الجماعات الإرهابية المتطرفة وخاصة ماتعلقبـ "تأكيد العزم على مواصلة الجهود لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لجامعة الدول العربية في مجال تعزيز الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب، واتخـاذ جميـع الإجـراءات الضرورية سياسياً وأمنياً وقضائياً وفكرياً لمواجهة مخاطر الإرهاب وما يفرضـه مـن تحديات، واعتبار "أي اعتداء مسلّح على أية دولة عربية أوأكثر أوعلى قواتها اعتـداء عليها جميعاً " ،وأن تلتزم الدول العربية باتخاذ

(1) حسن أبو طالب (٢٠١٥)، مؤتمر القمة العربية ال ٢٦ والأمن القومي العربي: رؤية تحليله نقدية، المرجع السابق، ص ١٨١.

جميع التدابير لرد الاعتداء ولإعادة الأمــن والسلام إلى نصابهما استناداً إلى معاهدة الدفاع المشترك التي نعتقد أن تفعيلها أصبح ضرورة تفرض نفسها، لأن ما شهده العقد الأخير من تعدي على الأمن القومي العربي عن طريق إضعاف وتفكيك بلدان عربية لطالما كانت مهداً للحضارةوالنمو وركائز أساسية في منظومة الأمن القومي العربي يدعونا للتفكر والتحرك الفوري وتسخير كل الإمكانيات من أجل إيقاف هذه المخططات التي تعبث بأمن واستقرار ومستقبل الأمة العربية [١].

نتبنى دعوة المجتمع الدولي إلى دعم الجهود العربية في مكافحة الإرهاب واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتجفيف منابع تمويلها دون توفير الملاذ الآمن للعناصر الإرهابية، كما نشدد علىضرورة تنسيق الجهود الدولية والعربية في هذا المجال، من خلال تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية، والتعاون القضائي، والتنسيق العسكري، مشددين على حتمية الشمولية في الرؤية الدولية في التعامل مع الإرهاب، دون انتقائية أوتمييز، بحيث لاتقتصر على مواجهة تنظيمات بعينها، وتتجاهل أخرى، وخاصة أن تلك التنظيمات يجمعها نفس الإطار الأيديولوجي وتقوم بالتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات والمقاتلين والسلاح فيما بينها، ونؤكد في هذا الإطار الرفض الكامل لأي ربطي تملتلك الجماعات أوممارساتها بالدين الإسلامي الحنيف.

وفي الأخير ندعو كل المؤسسات الدينية الرسمية في وطننا العربي إلى تكثيف الجهود والتعاون فيما بينها نحو التصدي للأفكار

---

(١) البوابة نيوز (٢٠١٧)، مقترحات عربية لمواجهة التحديات التي تواجه العرب عسكريا وسياسيا وأمنيا، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٣م) من الرابط http://www.albawabhnews.com/١١٣٢١٦٨

الظلامية، والممارسات الهدامة، التي تروج لهاجماعات الإرهاب، والتي تنبذها مقاصد الأديان السماوية، وندعوها إلى العمل على تطوير وتجديد الخطاب الديني بما يبرز قيم السماحة والرحمة وقبول الآخر، ومواجهة التطرف الفكري والديني ودحض التأويلات الخاطئة لتصحيح المفاهيم المغلوطة تحصينا للشباب العربي.

كما نشدد في هذا السياق على دور المثقفين والمفكرين العرب، والدور الرئيسي لوسائل الإعلام العربية، والقائمين على منظومة التعليم في الوطن العربي بما يستهدف نشرقيم المواطنة والاعتدال [١].

٣/٥ مواجهة التحديات الداخلية:

١/٣/٥ الناحية السياسية:

ترسيخ النظام الديمقراطي على أساس من الحرية والتعددية السياسية التي تؤدي إلي تدول السلطات وتقوم على احترام كافة الحقوق للجميع مع وجود المؤسسات السياسية الفاعلة وعلي رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية.

٢/٣/٥ الناحية الاجتماعية:

وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله وبما يتوافق مع المعايير الدولية، دعم البحث العلمي والقضاء على الأمية في فترة لا تزيد عن عشرات سنوات وإدماج الشباب وتعميق انتمائهم وتقدير الحلول العاجلة لمشكلات عالم الشباب وتطوير الرؤى التنموية المتصلة

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠١٥) ، القمة العربية، إعلان شرم الشيخ: صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، المرجع السابق، ص ١٨٣.

بهم وأخيرا ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي بصورة واضحة حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن ووجبات المواطن ومسؤولياته تجاه وطنه.

٣/٣/٥ الناحية الثقافية.

تجديد الخطاب الثقافي وإشاعة ثقافة الديمقراطية والشورى والتسامح والتكافل في مناهج التعليم والإعلام وكذا تجديد الخطاب الديني في إطار وسطية الدين الإسلامي الحنيف دون تطرف أو تشدد خاصة في فهم النصوص الدينية وأخيرا تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية وتشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية [١].

٤/٥ مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية(٢):

١. تنشيط العمل الدبلوماسي لتطوير آليات النظام العربي، وبما يؤدي إلي وضع إستراتيجية قومية شاملة لحماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية المتيسرة والممكنة وعلى كافة المستويات بهدف تقوية نقاط الضعف الحالية في الجسد العربي وتطوير جوانب القوة فيه وذلك بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المستجدات العالمية والإقليمية والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الدول الإسلامية.

---

(١) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠١٧)، التحديات والتهديدات الخارجية التي يواجهها الأمن القومي العربي (١٤/٩١٢٠١٧، ٦ م) تم استرجاعه من الرابط https://www.politics-dz.com/threads/altxhdiat-ualtxdidat-/aldaxli-ualxargi-alti-iuagxxa-almn-alqumi-alyrbi.٢٣٢٣

(٢) تيسير علي الحسانية (٢٠١٧)، مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، تم استرجاعه (١٦-٩-٢٠١٧، ٦م) من الرابط http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=١٠٧

٢. تحديد مفهوم جديد للأمن القومي العربي ويمكن اقتراحه ليكون: الإجراءات والسياسيات التي تقوم بها كل دولة عربية في حدود طاقتها وحاجتها خاصة الدفاعية لتحقيق الأمن الوطني القطري عن ذاتها على أن تكون تلك الإجراءات والسياسية متوازية في إطار الأمن الشامل للأمة وبما يؤدي إلي تصعيد مفهوم الأمن القومي الوطني من مستواه القطري إلي المستوي الإقليمي ثم إلي المستوي القومي مع مراعاة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وموجباتها.

٣. وفي إطار حدود الواقع وإمكاناته وفي ضوء المفهوم أعلاه وعلى أساس توافر الإرادة للعمل العربي الجماعي هنالك عده إجراءات يمكن الأخذ بها متوازية حتى يمكن بناء الأمن القومي العربي ذاته

أ. أن يبني الأمن القومي العربي ذاته، متسقا مع الأمن الوطني لكل قطر وان يستمد منه بعض قدراته ومساهماته، نظرا لان الدولة القطرية حاليا هي الحقيقة الواقعة، وحيث انه كلما استطاع الأمن القومي أن يوفر للدولة القطرية الأمان، ترسخ مفهوم الأمن القومي برمته وتوطدت دعائمه، وبناء على ذلك تقوم كل دولة عربية بقدر طاقتها وحاجتها ببناء قوتها الدفاعية لحماية أمنها ذاته أولا.

ب. أن تتماسك الدول العربية في إطار مجموعات إقليمية تحكمها عوامل محددة تضم المجموعات الآتية على سبيل المثال " مقترح"

مجموعة الدول العربية المطلة علي البحر الأحمر:

مصر، الأردن، السعودية، السودان، الجمهورية اليمنية، جيبوتي " الصومال"

مجموعة دول الطوق المحيطة بالكيان الصهيوني:

مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين

مجموعة دول شبه الجزيرة العربية والخليج:

السعودية، عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، اليمن، "العراق بعد التحرير"

مجموعة المغرب العربي:

ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا.

ج. أن تعمل كل مجموعة على التنسيق والتعاون من أجل تأطير قدراتها الشاملة لتشكل قوة درع إقليمية، تتولي الدفاع عن مجمل المجموعة وعلى أن تقوم الدول العربية الغنية بدعم الدول العربية التي تحتاج إلي الدعم ماليا دون إعلان عن ذلك الدعم.

د. أن يكون تنفيذ الإجراءات السابقة متوازية وفي إطار صياغة دقيقة لها، بهدف تقنين العمل العربي المشترك، وبما يؤدي إلي تصعيد الردع من مستواه القطري إلي المستوي الإقليمي ثم إلي المستوي القومي الذي يبدو اليوم أحد الحلول المناسبة.

و. ضرورة التكامل السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني مع كافة الدول الإسلامية، التي تعتبر الحزام للأمن القومي العربي ومرتكز قوياً لأمن الأمة الإسلامية جمعاء.

ه. عدم الركون على الدول الاستعمارية في تأمين الأمن القومي الوطني سواء على المستوي القطري أو الإقليمي أو القومي.

وهناك مجموعة من السياسات العامة التي يجب وضعها بعين الاعتبار على اعتبارها مهددة لفكرة الأمن القومي العربي، ويمكن اختصارها فيما يلي [1]:

- ألا يتم إعطاء فرصة لإسرائيل للدخول في المنطقة العربية كعضو في أي تحالفات أو منظمات أو هيئات رسمية أو غير رسمية، والعمل على إسقاط مشاريعها التي تريد أن يدخل العرب فيها كأعضاء وأطراف، حيث لها الأسبقية والمكانة المتقدمة العلمية والتكنولوجية والعلمي والصناعية العسكرية والنووية، وبذلك تضمن تفوقها بفضل ما تمتلك وتتحكم في مصائر دول المحيط.

- الحفاظ على خارطة عربية واحدة برغم الخلافات، ومقاومة الانقسامات وفكرة التقسيم تحتشعارات طائفية أو منطقية أو عرقية أثنية

- محاصرة ومعالجة خطر المشكلات الحدودية بين دول الجوار وكثرة النزاعات ، والتي تقع بسبب اختلاف الأعراق والأثينيات واختلاف الدين أو المذهب، لأن تلك الدول المتنازعة تكونفيحالة انكشاف أمني مما يسهل على "إسرائيل "سرعة التغلغل والاستغلال الأمثل لكل دولة علىحدا،كما فعلت في إفريقيافقد ساعدت "إسرائيل "انفصال واستقلال جنوب السودان عنالسودان ليضع هذا الأمر النظام العربي أمام تحدي جديد، وهو تطبيع دولة الجنوب مع"إسرائيل"،وفتح سفارة إسرائيلية فيها، إضافة لما نشر مؤخراً عن عزم دولة الجنوب لفتح سفارة لها في القدس الشرقية وليس تل أبيب.

(1)فهمي خميس شراب (٢٠١٦) ، أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، المرجع السابق، ص ٢٠١٨-٢٠١٩.

- هناك خطر استعانة دول المنطقة بالقوى الخارجية وربط الأمن القومي العربي بضرورة الاستعانة بأمريكا أو أوروبا (الناتو)، وهذا يتنافى ويتعارض تماماً مع أسس الأمن القومي العربي، مثل "الحالة الليبية أثناء الثورة."

- خطر دخول دول المنطقة في تحالفات اقتصادية وتجارية على حساب اتفاقيات الدفاع المشترك بين العرب، وإذابة مفهوم الدفاع المشترك وإفراغ مفهوم الأمن القومي العربي من مضمونه وإخراجه عن مفهومه الاستراتيجي.

وقدم الدكتور حسن نافعة رؤية ثاقبة وطرح مبادرة لأمن قومي عربي، حيث ذكر في سياق كهذا يصعب البحث عن حلول سحرية قادرة على إنقاذ الوطن العربي من مصيره المحتوم، لذا فإن أفضل الحلول هي أكثرها تواضعاً، وفي تقديره أن هذه الحلول يتعين أن تدور حول الأفكار الآتية:

أولاً: ضرورة التفكير في صيغة أخرى للعمل العربي المشترك تختلف عن الصيغة الحالية التي تمثلها جامعة الدول العربية بصيغتها الراهنة، والسعي إلى إقامة إطار مؤسسي قادر على تجاوز الأزمات التي يواجهها الوطن العربي حالياً والتي تصلح لكي تكون بمثابة القاطرة«المجموعة النواة».

ثانياً: تقوم هذه الصيغة على فكرة أو الرافعة لنظام عربي جديد يتعين إعادة تأسيسه وفق قواعد مختلفة تماماً عن القواعد المطبقة في إطار جامعة الدول العربية.

ثالثًا: تشرع هذه المجموعة على الفور في طرح رؤية لوقف الحروب الأهلية المشتعلة في الوطن العربي، حتى لوتطلب الأمر تدخلاً عسكرياً بالصيغة التي تتطلبها كلأزمة على حدة، والدخول بالتوازي فيحوار جماعي جاد مع إيران لسحب البساط من تحت أقدام القوى التي تعمل على إشعال فتنة طائفية في المنطقة، وتأكيد التزامها بدعم المقاومة الفلسطينية والعربية التي تستهدف استخلاص الحقوق الفلسطينية المشروعة.

رابعًا:تتولى هذه المجموعة النواة بناء إطارمؤسسي جديد يتضمن:

- آلية لتسوية المنازعات بينها بالطرق السلمية، تتضمن إنشاء محكمة عربية لتسوية المنازعات ذات الصبغة القانونية.

- آليةلردع ومواجهة الدول أو القوى التي قد تقدم على ارتكاب عدوان مسلح أو تستخدم القوة لزعزعة الأمن أوإثارة الفوضى في أيمن الدول العربية، بما في ذلك الجماعاالإرهابية.

- آلية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هدفها معالجة أوجه الخلل القائمة في بنية النظام العربي بمختلف مظاهرها والتوحيد التدريجي للنظم.

خامساً: التوسع في مدنطاق العضوية إلى أي دولة عربية تتوافر فيها شروط الانضمام، ولكن بعد مرحلة تأهيلية تسمح للدول الراغبة في العضويةباللحاق بالمجموعة النواة من دون أن تشكل قيداً أوعبئًا عليها.

قد يبدو للبعض أن هذه الأفكار،رغم تواضعها، تبدو غير قابلة للتطبيق في الواقع العربي الراهن، لكن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة

واحدة، وعلينا أن نجتهد لتحديد شكل الخطوة القابلة للتنفيذ على أرض الواقع [١].

٥/٥ تعقيب:

إن المطلوب اليوم هو وعي عام بضرورة العمل على بناء جديد لمقاربة الأمن القومي العربي، على النحو الذي يخرجنا من حال الفراغ، ويلزم الجميع بتحمل مسؤولياته، دونما تذرع بظروف لا أفق لنهايتها، أو استغراق في خصوصيات يمكن تطويعها والتغلب عليها. والمطلوب أيضا العمل على تعزيز روح التضامن والأخوة الجامعة وتأكيد الثوابت الحضارية والمادية التي تظلل هذه الأمة ونبذ التوجهات الانعزالية التي تسعى لأخذ المواطن العربي بعيداً من أصالته القومية والدينية، ولابد في الوقت ذاته من تفعيل آليات العمل القومي المشترك، على كل مساراته ولابد من تشجيع المبادرات المختلفة ومباركة كل مسعى تعاوني يظهر في الساحة العربية، والنظر إليه باعتباره خطوة على طريق الهدف المشترك [٢].

وهذا يعني أن العرب إذا تمكنوا من بناء جدار صلب من مفردات الأمن القومي العربي، فإنهم يستطيعوا أن ينعموا بالاستقرار والسير في تنفيذ المزيد من برامج التنمية، ويؤكدوا وجودهم القومي على خريطة النظام الدولي الجديد يدخلون تاريخه وتشكيلهأما إذا فقدوا مقومات أمنهم القومي فإن التاريخ يتركهم محصورين داخل خلافتهم وبالتالي لن

---

(١) حسن نافعة (٢٠١٥) ، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، المرجع السابق، ص ٣٧-٣٨.

(٢)عبد الجليل مرهون (٢٠١٠) الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات والخيارات، المرجع السابق، ص١٢٦.

تكون لهم لمسات ولن يكون لهم دور في تشكيل النظام الدولي الجديد، والذي تركض كافة الدول والمنظمات والتجمعات والتكتلات في سياق الزمن من أجل أن يكون لها بصمات في تشكيل هذا النظام [1].

(1) أمين الساعاتي (١٩٩٣) ، الأمن القومي العربي صيغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرون، المرجع السابق، ص ٢٣٢.

النتائج والتوصيات:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

في ضوء ما سبق عرضة يمكن استخلاص الآتي:

- **يعتبر مفهوم الأمن القومي العربي حديث نسبياً وهناك خلاف واضح في تعريفه بين التوجهات والمدارس المختلفة.**
- **تتعرض الدول العربية للعديد من المخاطر الداخلية والمخاطر التي تهدد أمنها بكافة أشكاله، حيث يواجه تحديات وأزمات تتجلى في مظاهر التشتّت والتفكك والإخفاق والانشقاق، ومحاولات الإلحاق والاختراق والاختناق والانسحاق في الجسم العربي الممزّق.**
- **يمتلك الوطن العربي العديد من المقومات ومن أبرزها: الموقع الإستراتيجي، وسيطرته على كثير من المسطحات المائية الكبرى في العالم، واكتشاف البترول بكميات كبيرة في أراضيه.**
- **إن مفهوم الأمن لا يعني فقط مواجهة التحديات الخارجية المادية بل إنه مفهوم تتداخل فيه أبعاد مختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية.**
- **للأمن القومي مستويات عدة تشتمل على الأمن الداخلي، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي، الأمن الجماعي.**
- **يواجه الأمن القومي العربي نوعين من التهديدات (داخلية، وخارجية) وتتمثل التهديدات الداخلية في غياب الاستقرار السياسي، التبعية العربية للاقتصاد العالمي، هروب رؤوس الأموال، وجود مخاطر في مجال الأمن الغذائي، المشاكل المائية، وضعف القدرات العسكرية والتعاون**

العسكري للدول العربية، بطء التقدم العلمي والتكنولوجي، المديونية الخارجية، ومشكلة البطالة.

- أما التهديدات الخارجية فتتمثل في القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها، وزرع الكيان الصهيوني، وتراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي لصالح إسرائيل، تراجع دور مصر العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد، تصاعد دور الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي، العولمة وتهديد الأمن الثقافي العربي، الغزو الثقافي والإعلامي، وتنظيم داعش.

خلصت الدراسة إلي التوصيات الآتية:

وفي ضوء ما كشف عنه البحث من دراسة يمكن وضع مجموعة من التوصيات التي من شأنها مواجهة التحديات وتحقيق الأمن القومي العربي.

- تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية لتحقيق الأمن كمصلحة مشتركة من خلال تبادل وتنسيق الخطط ضمانا للأمن الجماعي.
- العمل على تطوير القوات المسلحة العربية.
- توفير قوي دعم عربية عاجلة.
- وضع خطة عربية للقيام بصناعة سلاح عربي.
- استثمار رؤوس الأموال العربية داخل الحيز الجغرافي العربي.
- التكافل الاقتصادي العربي.
- البحث عن مصادر مياه جديدة للوطن العربي.
- تطوير النظام التعليمي.
- تحرير المواطن العربي من العوز والفقر.

- رفع مستوي الوعي لدي المواطن العربي.
- تطوير السياسيات العربية تجاه دول الجوار الجغرافي بحيث تتجه نحو التعاون والدعم.
- توافر قيادة عربية للنظام العربي.
- مواجهة الإرهاب ومنظماته.
- ترسيخ النظام الديمقراطي على أساس من الحرية والتعددية السياسية التي تؤدي إلي تداول السلطات وتقوم على احترام كافة الحقوق للجميع.
- وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله، تتوافق مع المعايير الدولية.
- تجديد الخطاب الثقافي وإشاعة ثقافة الديمقراطية والشورى والتسامح.
- التعاون والتكامل بين الدول العربية وتوثيق الجهود في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- الاهتمام بمسالة الأقليات داخل الدول العربية الموجودة داخل الدول العربية ومحاولة السيطرة عليها قبل أن تنفجر، ومن ثم يصعب التحكم فيها من خلال إعطائها حق المشاركة السياسية وحل المشاكل المتعلقة بها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

١. إجلال رأفت (١٩٩٣)، الأمن القومي العربي ومنطقة القرن الإفريقي، سلسلة بحوث سياسية (٦٥)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

٢. أحمد ثابت، النزعة الإمبراطور الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة.

٣. احمد سليم البرصان (٢٠٠٧)، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد (١٥)، بيروت.

٤. احمد فؤاد إبراهيم المغازي (٢٠١٢)، واقع الأمة القومي العربي وتحدياته المختلفة، مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام.

٥. إسماعيل محمد الرفاعي (٢٠٠٦)،تحديات الأمن القومي العربي في ظل العولمة، دار الفكر العربي، الأردن، ط (٢).

٦. أشرف علام (٢٠٠٨)،مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٧. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٣)، دراسة حول الأمن القومي العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٨. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠١٥)، القمة العربية، إعلان شرم الشيخ: صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، شرم الشيخ، المستقبل العربي، لبنان، المجلد (٣٨)، العدد (٤٣٥).

٩. أمين الساعاتي (١٩٩٣)، الأمن القومي العربي صيغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرون، دار العربي، القاهرة.

١٠. أمين حامد هويدي (١٩٩٩)، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية لدول المنطقة، دار الشروق، القاهرة.

١١. أمين هويدي (١٩٩١)،أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس، القاهرة، دار الشروق، ط (١).

١٢. ايغان الون (١٩٨٤)، بناء الجيش الإسرائيلي، القاهرة، سلسلة الكتب المترجمة، الهيئة العامة للاستعلام.

١٣. إيمان بكر أبو الهوى (٢٠١٢)، التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي والمائي العربي دراسة حالة إسرائيل ونهر الأردن في الفترة من (١٩٩٤-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٤. أيهم سهيل الملاذي (١٩٩٨)، الأمن القومي العربي وتحديات القرن الواحد والعشرون، أوريا والعرب، العدد (١٧٣).

١٥. حامد عبد الله ربيع (١٩٨٤)، مفهوم الأمن القومي والتعريف بمتغيراته، شؤون عربية، دار العلم، بيروت.

١٦. حسن أبو طالب (٢٠١٥)، مؤتمر القمة العربية ال ٢٦ والأمن القومي العربي: رؤية تحليله نقدية، المستقبل العربي، لبنان، مجلد (٣٨)، عدد (٤٣٥).

١٧. حسن نافعة (٢٠١٥)،الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٨).

١٨. خالد نايف الهباس (٢٠٠٩) الأمن في منطقة الخليج (١٩٧١_٢٠٠٧): رؤية إستراتيجية، شؤون اجتماعية، العدد (١٠١)، الشارقة.

١٩. خالد نايف الهباس (٢٠١٣)، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد (٢٧)، العدد (١).

٢٠. خديجة عرفة محمد أمين (٢٠٠٦)، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاتها في شرق أسيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢١. خلف محمد الجراد (٢٠٠٠)، الأبعاد الفكريّة والعلميّة –التقنيّة للصراع العربي –الصهيوني، منشورات اتحاد الكتّاب العرب.

٢٢. خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد، صايل فلاح السرحان (٢٠١٣)، إثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠: ٢٠١٠،مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤٠)، العدد (٢).

٢٣. رجائي سلامة الجرابعة (٢٠١٢)، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٢٤. الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية الحالم في تركيا (٢٠١٢)، تقرير المؤتمر العام، أنقرة.

٢٥. سامر مخيمر وخالد حجازي (١٩٩٦)، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩.

٢٦. سليمان أبو سويلم (٢٠٠٥)، الأمن القومي بين الدراسة والتحليل، المجلة الثقافية، لبنان.

٢٧. طلال صالح إبراهيم بنان (٢٠١٠)، المياه والأمن القومي العربي: دراسة في نظريات الصراع والتعاون والتوازن الاستراتيجي الإقليمي، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر، العدد (٥٢).

٢٨. عبد الجليل مرهون (٢٠١٠) الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات والخيارات، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد (١٣٦).

٢٩. عبد العالي عبد العالي حور (٢٠١٦)، التحريات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، شؤون عربية،مصر، العدد (١٦٧).

٣٠. عبد العزيز حسين الصايغ (١٩٩١)،الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية، أوراق للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣١. عبد العزيز عثمان صقر (٢٠١٦)، الأمن القومي العربي في خطر. والحلول مؤجلة، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٣٩٠٣)،

٣٢. عبد اللطيف علي ناصر الدباء (٢٠١٧)،أثر العوامل المحلية والإقليمية والدولية علي الأمن القومي اليمني ٢٠٠١-٢٠١٠، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣٣. عبد المنعم المشاط (١٩٨٣) الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي.

٣٤. على الدين هلال (١٩٨٤)، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، شؤون عربية، عدد (٣٥).

٣٥. على الدين هلال (١٩٩٧)، الوحدة والأمن القومي العربي، الفكر العربي (معهد الأمناء العربي)، لبنان، مجلد (٢)، العدد (١٢).

٣٦. على الدين هلال، جميل مطر (١٩٨٨)، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، القاهرة، كتب عربية، ط ٣.

٣٧. عماد حمدي (٢٠١٧)،سد النهضة. تميمة الخيبة، جريدة المقال العدد (٨٥٥)، (الثلاثاء ٢٠ يونيو).

٣٨. فهمي خميس شراب (٢٠١٦)،أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، مجلة جامعة الأقصى _سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأقصى بغزة، فلسطين، المجلد (٢٠)، العدد (٢).

٣٩. فوزي حسن الزبيدي (٢٠١٥)، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA، رؤىإستراتيجية.

٤٠. قاسم المقداد (٢٠١٠)، الأمن القومي العربي رؤية في التحديات وسبل المواجهة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتب العرب بدمشق، سوريا، العدد (٣٩).

٤١. مايسة مدني محمد مدني (٢٠١١)، علاقة إسرائيل وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، السودان، العدد (١٠).

٤٢. مجلس العلوم الاجتماعية والسكان. (٢٠١٧). "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة التطرف في مصر"، أكاديمية البحث العلمي، تقرير غير منشور، ص ٤٠.

٤٣. محمد الأمين البشري (٢٠٠٠)، الأمن العربي، المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤٤. محمد الجبيري (٢٠١٤)،الثورة المصرية والأمن القومي العربي: تدعيم أم تهديد؟، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية_ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب، المجلد (١).

٤٥. محمد السيد عبد السلام (١٩٩٨)، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٠)، الكويت.

٤٦. محمد المصري (٢٠٠٩)،نظرية الأمن الإسرائيلي، مركز الأسري للدراسات، فلسطين.

٤٧. محمد بوبوش (٢٠١٠)، الأمن القومي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، المجلد (١٤)، العدد (٥٣).

٤٨. محمد حسب الرسول عبد النور (٢٠١٣)، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، المستقبل العربي، لبنان، المجلد (٣٦)، العدد (٤١١).

٤٩. محمد حسنين هيكل (٢٠١٢)، ومبارك وزمانه من المنصة إلي الميدان، ط١، القاهرة، دار الشروق.

٥٠. محمد حمد القطاطشة (٢٠١٠)، إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي: العالم العربي دراسة حالة، حوليات آداب عين شمس، مصر، المجلد (٣٨).

٥١. محمد خراط، إستراتيجية الحرب الإستباقية: الجذور والأهداف، مجلة شؤون عربية، العدد، (١٢٣) الجامعة العربية، الأمانة، العامة، القاهرة.

٥٢. محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون (١٩٨٨)، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥٣. محمد صفي الدين خربوش (٢٠٠٠)،مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، المجلد (٥)، العدد (١٣).

٥٤. محمد ولد دده (٢٠١٤)، التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس، المغرب، المجلد (١).

٥٥. محمود عبد الحميد صدقي (٢٠١٥)، القمة السعودية الأمريكية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، العدد (٢٢).

٥٦. مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم (١٩٩٦)،مناهج وأساليب البحث السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط (١).

٥٧. مفيد محمود شهاب (١٩٩٣)، نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات، مجلد (١)، عدد (١).

٥٨. ممدوح حامد عطية (٢٠١٤)،البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط (٢).

٥٩. منصور عبد الله المنصور (٢٠٠٩)، الأمن القومي العربي التقييم والتحديات والفرص، مجلة الدراسات الدولية، السعودية، العدد (٢٣).

٦٠. مها محمد محمد علام (٢٠١٤)،ثورة المعلومات والأمن القومي: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٦١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١٦)،التقرير الرسمي ٢٠١٦، الكويت

٦٢. ناهد طلاس العجة (٢٠٠٨)، تحدي العولمة، ترجمة عرب صاصيلا، دار طلاس، سوريا، الطبعة (١).

٦٣. نضال عبد العزيز محمد نور حقار (٢٠١٢)، أثر الصراع في منطقة القرن الإقليمي على الأمن القومي العربي، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، السودان، العدد (١٣).

٦٤. هادي العلوي (٢٠١٤)، التحدي العلمي والتقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية_ كلية العلوم القانونية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس، المغرب مجلد (١).

٦٥. هاشم محمد الأمين البدري (٢٠١١) إثر النفط على الأمن القومي العربي: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة دراسات حوض النيل، عمادة البحوث والتنمية والتطوير، جامعة النيلين، العدد (١٣)، المجلد (٧).

٦٦. هاشم محمود الإقداحى (٢٠٠٩)، تحديات الأمن القومي المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ٣٤.

٦٧. هيثم الكيلاني (١٩٩٧)، الأبعاد الاقتصادية: قضايا المياه والغذاء والنفط من مناور الأمن القومي، المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٨، بيروت.

٦٨. وصفي محمد عيد عقيل (٢٠١٦)، الأمن القومي لدي المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسية والقانون، الجزائر، العدد (١٥).

٦٩. ياسين الشيباني (١٩٩٩)، الأمن القومي العربي الواقع والطموح، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (٥٥)، مصر.

ثانيا المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

٧٠. Gideon Rose, (١٩٩٨) Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy (UK: Cambridge University Press, World Politics, vol. ٥١, no. ١.

٧١. Marcel Kitissou, (٢٠٠٤), Hydro politics and Geopolitics: Transforming Conflict and Reshaping Cooperation in Africa, George Mason University, U S A.

٧٢. Mark Zeitoun and NahoMirumachi, (٢٠٠٨), Transboundart Water interaction: Reconsidering conflict and cooperation, Grantham institute on climate change and the environment, London school of Economic and political science, USA,

٧٣. Richard N Rosecrnce (١٩٦٦), international relation: peace or war? New York: Macmillan, ١١.

٧٤. Robert Garner, (٢٠٠٩) Introduction to PoliticsUK: Oxford University Press.

٧٥. The Institute for Economics and Peace, (٢٠١٥), Global Terrorism Index, New York, USA, p٤.

٧٦. Tim Dunne, (٢٠١٠) International Relations Theories UK: Oxford University Press.

ثالثا: المواقع الكترونية

٧٧. أحمد سيد رفعت (٢٠١٧)، ماذا يعني مفهوم الأمن القومي؟ ٢-١، مركز يافا للأبحاث والدراسات، القاهرة تم استرجاعه (١٤/٦/٢٠١٧ _٤:٢٠م) http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID

٧٨. الأسواق العربية (٢٠١٧)، البلدان العربية أعلى موطن لبطالة الشباب في العالم، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٥م) من الرابط http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/٢٠١٦/٠٨/٢٥/٧١

٧٩. البوابة نيوز (٢٠١٧)، مقترحات عربية لمواجهة التحديات التي تواجه العرب عسكريًا وسياسيًا وأمنيًا، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٣م) من الرابط http://www.albawabhnews.com/١١٣٢١٦٨

٨٠. تيسير علي الحساينة (٢٠١٧)، مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، تم استرجاعه (١٦-٩-٢٠١٧، ٦م) من الرابط http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=١٠٧

٨١. حسن العاصي (٢٠١٧)، تحديات الأمن القومي العربي في القرن الواحد والعشرين هل تستيقظ الأمة؟ تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٣م)، من الرابط http://maakom.com/site/article/١٣٠٦٠

٨٢. رصيف ٢٢ (٢٠١٧)، الدول العربية تتصدر معدلات البطالة في العالم، تم استرجاعه (١٧-٩-٢٠١٧، ٨ م)، من الرابط http://raseef٢٢.com/economy/٢٠١٦/٠٨/١٢/

٨٣. زكريا حسين (٢٠١٧)، الأمن القومي، تم استرجاعه (١٤/٦/٢٠١٧ _ ١١:٠٠م) من http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

٨٤. عبد الستار قاسم (٢٠١٧)، الأمن القومي العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧،٦م)، من الرابط http://rawabetcenter.com/archives/٥٨٧٨

٨٥. علي إبراهيم مطر (٢٠١٧)، تحديات الأمن العربي: «داعش» نموذجاً، تم استرجاعه (١٥-٩-٢٠١٧، ٥م) من الرابط http://www.al-akhbar.com/node/٢٣٩٩٤٤

٨٦. محمد نصر (٢٠١٧)، هل تصمد سيناء أمام الأطماع الصهيونية، تم استرجاعه في (٢٠١٧/٦/١٤) الساعة ٣، من https://ar.islamway.net/article/٨٩٧٥/%D٩%٨٧%D٩%٨٤ -

٨٧. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠١٧)، التحديات والتهديدات الخارجية التي يواجها الأمن القومي العربي (٢٠١٧/١٢/٩، ١٤/٦ م) تم استرجاعه من الرابط https://www.politics-dz.com/threads/altxhdiat-ualtxdidat-aldaxli-ualxargi-alti-iuagxxa-almn-alqumi-alyrbi.٢٣٢٣/

٨٨. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠١٧)، واقع الأمن القومي العربي، تم استرجاعه (٢٠١٧/٩/١٤ الساعة ٥م)، من الرابط https://www.politics-dz.com/threads/uaqy-almn-alqumi-alyrbi.٢٢٠١/

٨٩. ناصر زيدان (٢٠١٧)، تحديات الأمن القومي العربي، جريدة الأنباء، تم استرجاعه (١٦-٩-٢٠١٧، ٨م)، من الرابط http://anbaaonline.com/?p=٤٦٧٠٩٨